المملكة الأردنية الهاشمية

التقرير السنوي

2018

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

عطوفة السيد محمد العلاف

رئيس المجلس

عطوفة السيد برهان عكروش

نائب الرئيس

عطوفة الدكتوره ميسون القيسي

عضو

عطوفة د. أسامه المحيسن

عضو

عطوفة السيد مأمون القطارنه

عضو

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفصل	الموضوع	الصفحة
	كلمة رئيس الهيئة	١١
	المقدمة	١٣
	خلاصة إحصائيات عام ٢٠١٨	١٤
	الهيكل التنظيمي	١٦
الجزء الأول	الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧-٢٠٢٥	١٨
الجزء الثاني	إنجازات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في عام ٢٠١٨	٢٦
الفصل الأول	النزاهة	٢٦
الفصل الثاني	الوقاية	٢٩
الفصل الثالث	الشكاوى	٣٦
الفصل الرابع	المظالم	٣٧
الفصل الخامس	التحقيق وإنفاذ القانون	٣٩
الفصل السادس	الهيئة في عام	٤٨
الجزء الثالث	الأردن في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨	٦٤
الجزء الرابع	التوصيات	٧٠

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

كلمة رئيس الهيئة

"لنكسر ظهر الفساد"، دعوة ملكية جادة تطالب بمشاركة الجميع في الحرب على الفساد ، وهي الدعوة التي استلهمتها الهيئة كإحدى أدوات محاربة الفساد.

فمحاربة الفساد ومحاسبة ومساءلة الفاسدين رغم أنها من مهام ومسؤوليات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وفقاً لقانونها، إلا أنها مسؤولية تشاركية تتطلب تعاون كل فرد في المجتمع بصفته الشخصية والوظيفية.

إن جوهر محاربة الفساد يتمثل في منع وقوعه والتوعية بأخطاره والتمهيد لصدّه ، وذلك بترسيخ وتفعيل معايير النزاهة الوطنية، والتأكد من أن جميع الإدارات الحكومية تقدم خدماتها بجودةٍ وشفافيةٍ وعدالةٍ .

وهذا الأمر يتحقق بتفعيل مبدأ سيادة القانون ليسري على جميع الأفراد داخل المجتمع دون محاباةٍ أو تمييزٍ مع الحرص على عدم اختراق أية قوانين أو أنظمة أو تعليمات وُضعت لرسم الاتجاهات وتحديد سير العمل الضامن للحقوق والمبيّن للواجبات.

وانطلاقاً من مسؤولية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وحرصها على تطبيق القانون على الجميع، لم تألُ جهداً في إنجاز الملفات والقضايا التي ترد بمختلف الوسائل بحيث أولت كل ملف الاهتمام المطلوب لإصدار القرار المناسب وفقاً للتحقيقات وجمع البيانات والإفادات.

كما تابعت الهيئة وللعام الثاني على التوالي النظر باستيضاحات ديوان المحاسبة المحوّلة من رئاسة الوزراء والتي تعتريها شبهات فساد ، ليتم معالجتها بما يضمن عدم تكرار التجاوزات والاختلالات المرتكبة من الجهات محل هذه الاستيضاحات مع تقديم التوصيات الهادفة إلى وضع الحلول.

إن مكافحة الفساد وكسر ظهره مهمةٌ وطنيةٌ شموليةٌ، تشترك فيها جميع أطياف المجتمع الأردني وجميع مؤسسات القطاع العام كجهات مسؤولة عن إظهار النزاهة في أعمالها وتصرفاتها وجهات مساهمة في ردع الفساد والحد من انتشاره كآفة تفتك بمقدرات الوطن وأخلاقه.

رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

محمد العلاف

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

المقدمة

يوثق التقرير السنوي لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام ٢٠١٨، مجموعة من الإنجازات التي تحققت على مدار عام من العمل المتواصل، سعياً لتسليط الضوء على ما تم تنفيذه سواء في مجال اختصاصات الهيئة أو برامج ومشاريع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧-٢٠٢٥.

يتضمن هذا التقرير مقدمة وأربعة أجزاء وستة فصول، بحيث يشير الجزء الأول إلى إنجازات مشاريع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧-٢٠٢٥ خلال عام ٢٠١٨ .

ويعكس الجزء الثاني إنجازات الهيئة لعام ٢٠١٨، من خلال تنفيذها لمهامها واختصاصاتها الواردة في قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦.

وتوضح هذه الإنجازات ستة فصول وهي: النزاهة،الوقاية، الشكاوى، والمظالم، التحقيق وإنفاذ القانون ونشاطات الهيئة خلال عام ٢٠١٨.

ولأهمية رصد مدى تقدم الأردن في تقرير منظمة الشفافية الدولية، تم تخصيص الجزء الثالث من تقرير عام ٢٠١٨ للحديث عن هذا المؤشر وآلية الرصد المتبعة ضمن هذا المؤشر، مع عقد مقارنة لموقع الأردن خلال السنوات الماضية.

ويختتم التقرير بفصل يتضمن توصيات الهيئة من منظور متابعتها للشكاوى الواردة واقتراحات التحسين المطلوبة في جميع الاتجاهات.

آملين أن تكون هذه الإنجازات بمثابة رسالة الهيئة في مكافحة الفساد بكافة أشكاله بتطويقه، وعزله، ومنع انتشاره والحد من آثاره والمحافظة على الموارد الوطنية، من خلال تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ قيم النزاهة ومعايير السلوك الفردي والمؤسسي، وتأصيل قيم الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والشفافية والمحاسبة والمساءلة والعدالة وتكافؤ الفرص بما يؤسس لبيئة مناهضة للفساد.

خلاصة إحصائيات عام ٢٠١٨

مديرية الشكاوى	مدور ٢٠١٧	ملفات ٢٠١٨	المجموع	حفظ	منظور	الإنجاز	تفصيل الإنجاز
العدد	١٥٠	٢٦٤٧	٢٧٩٧	١٤٢١	٥١	١٣٢٥	١٥ إحالة إلى المدعي العام، ٤ ضم إلى المدعي العام، ١٣٠٦ احالة للمديريات

المديرية	مدور ٢٠١٧ لكافة المديريات	محال من مدور الشكاوى ٢٠١٧	محال من الشكاوى ٢٠١٨	كافة الملفات	حفظ	منظور	الإنجاز	تفصيل الإنجاز
مديرية الوقاية	١٩	١٨	٢٢٧	٢٦٤	١٧٧	٦٢	٢٥	٣ إحالة للمدعي العام + ٢٢ إصدار توصية
مديرية التحقيق*	١٢٨	٧٧	٥٦٨	٧٧٣	١٧٨	٤٠٣	١٩٢	١٧٩إحالة للمدعي العام + ١٣ ضم
وحدة العمليات	٦٢	١٢	٢٠٢	٢٧٦	١٥٢	١٠٨	١٦	١٦ إحالة للمدعي العام
مديرية المظالم	٧٨	٥	١٩٧	٢٨٠	١٧٨	٤٢	٦٠	٦٠ إصدار توصية
المجموع	٢٨٧	١١٢	١١٩٤	١٥٩٣	٦٨٥	٦١٥	٢٩٣	----------

* مديرية التحقيق : مديرية التحقيق وفرق التحقيق الأخرى

انفوجرافيك خلاصة إحصائيات مديرية الشكاوى لعام ٢٠١٨

2018
عدد الشكاوي
2797

ملفات 2018
2647

مدور 2017
150

حفظ
1421

منظور
51

1325
الإنجاز

15
إحالة إلى المدعي العام

4
ضم الى المدعي العام

1306
إحالة للمديريات

الهيكل التنظيمي

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

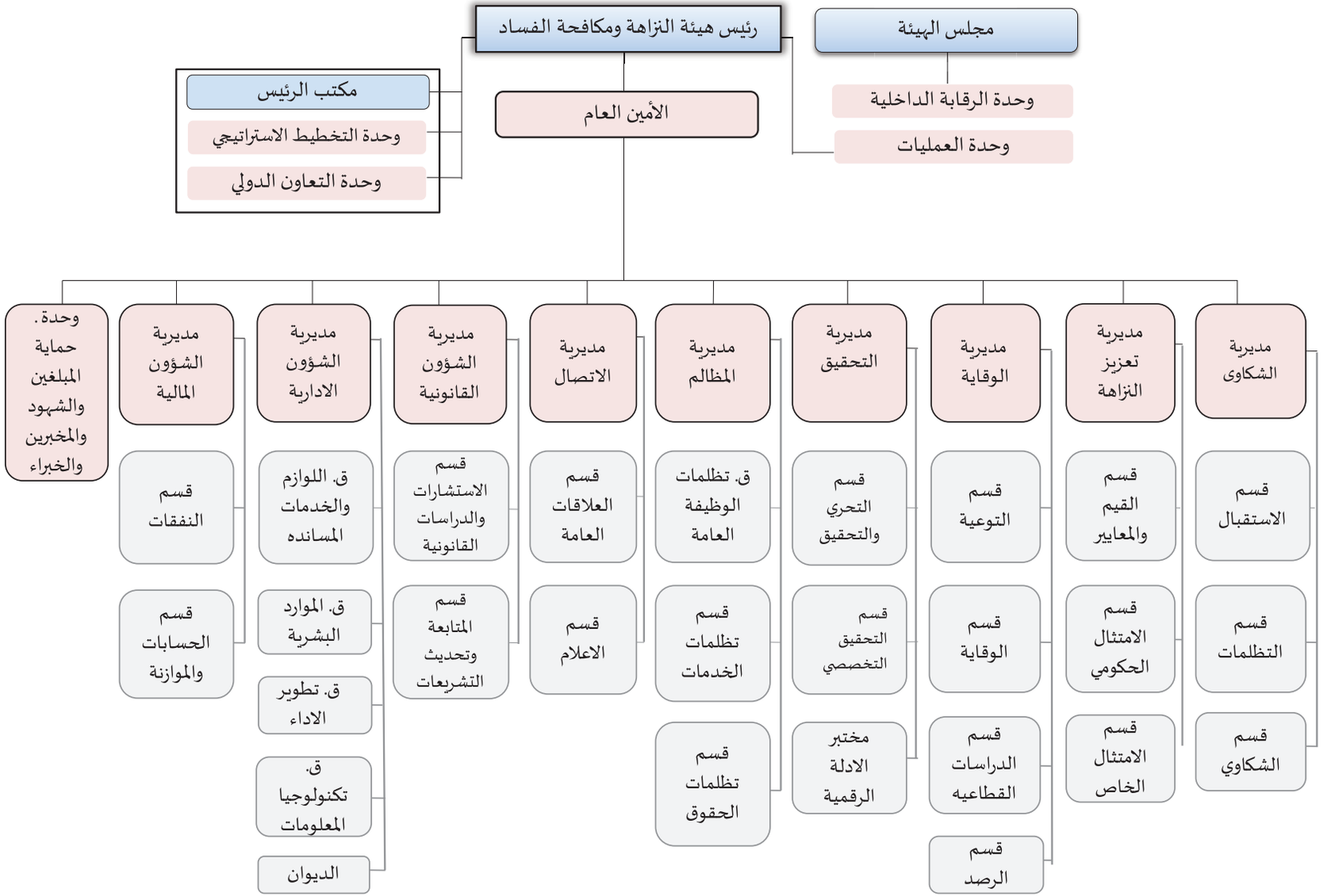

الجزء الأول

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد
٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الرؤية والرسالة

في العام الثاني من بدء العمل في الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد تتضح إنجازات الهيئة ضمن ثمانية محاور تم إعدادها وفق رؤية استراتيجية شمولية تكون رديفة لأعمال مكافحة الفساد، التوعية بآثاره على مختلف الأصعدة

الرؤيــة : بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد

الرسالــة : مكافحة الفساد بكافة أشكاله، بتطويقه، وعزله، ومنع انتشاره والحد من آثاره، والمحافظة على الموارد الوطنية، من خلال تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ قيم النزاهة ومعايير السلوك الفردي والمؤسسي، وتأصيل قيم الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والشفافية والمحاسبة والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بما يؤسس لبيئة مناهضة للفساد"

ولرصد ما تم تنفيذه في هذه الاتجاهات نوجز التالي:

أولاً: المحور الأول:

تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد، ولتحقيق أهداف وغايات هذا المحور نرصد مجموعة من إنجازات البرامج كما يلي:

- **برنامج سيادة القانون:**

مراقبة تطبيقات العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في كافة جوانب الإدارة العامة، وقد تم التركيز خلال عام ٢٠١٨ على فحص تطبيقات العدالة في العطاءات عن طريق تشكيل لجنة مختصة من الهيئة وكل من دائرة العطاءات الحكومية ودائرة الشراء الموحد ودائرة اللوازم العامة بهدف دراسة آلية ضبط عملية طرح العطاءات في الجهات الحكومية غير المركزية.

- **برنامج محاربة الواسطة والمحسوبية:**

- فحص وسائل الإدارات الحكومية للتوعية بمخاطر الواسطة والمحسوبية من خلال فريق الامتثال العام.
- التوعية بمخاطر الواسطة والمحسوبية عبر (٨) محاضرات عقدت في بعض الإدارات الحكومية المستهدفة.
- تنفيذ حملة توعوية هادفة لتنفيذ مجموعة من أدوات تقويم السلوك من خلال لقاءات تلفزيونية وإذاعية تم تضمينها مجموعة من الرسائل التي تحث على محاربة آفة الواسطة والمحسوبية.
- توظيف يوم من كل شهر ضمن برنامج الإذاعة المدرسية لبث رسائل توعوية حول خطورة الواسطة والمحسوبية، إضافة إلى الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي لوزارة التربية والتعليم.

- **برنامج الحاكمية الرشيدة:**

- تم تنفيذ (٤٤) زيارة لمؤسسات منتخبة من القطاع العام لفحص تطبيقات الحوكمة ومدى وجود منهجية لديها لمراجعة وتقييم المخاطر ووضع خطط العلاج المناسبة.
- تم إنجاز دليل نزاهة وحوكمة الجمعيات التعاونية بالتعاون مع المؤسسة التعاونية لتضمين أنظمتها مبادئ حوكمة الجمعيات التعاونية ونموذج تقييم ذاتي لأعضائها.
- تم تشكيل لجنة لوضع مسودة مبادئ حوكمة الجمعيات غير الربحية، وتضم هذه اللجنة تسع جهات رقابية على الجمعيات وهي: وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الثقافة، وزارة الزراعة، وزارة السياحة والآثار، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة البيئة .

ثانياً المحور الثاني :

تهيئة البيئة الوطنية للمشاركة في مكافحة الفساد من خلال التوعية الوطنية للمجتمع والمؤسسات والأفراد.

وقد تحققت أهداف هذا المحور من خلال إنجاز البرامج التالية :

- **برنامج توعية الطلاب بالتعاون مع المؤسسات التربوية :**

- **إعداد رسائل توعوية حول النزاهة ومكافحة الفساد نشرت من خلال موقع وزارة التربية والتعليم وتم بثها من خلال الإذاعة المدرسية الطلابية.**
- **تنفيذ برنامج توعوي للطلبة المشاركين في معسكرات الحسين للشباب، حيث تم تعريف الطلاب في (١٠) معسكرات على مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه.**
- **إطلاق جائزة أفضل شعار بعنوان (تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد) وتوزيع الجوائز والشهادات التقديرية على الطلبة الفائزين.**
- **تنفيذ برنامج تدريبي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لـ (٢٥٧) مشرفاً تربوياً و(٦٥٠) معلماً ومعلمة لتسهيل نقل مفاهيم ورسائل الهيئة لطلبة المدارس.**
- **عقد مجموعة من اللقاءات والمحاضرات التوعوية في الجامعات الأردنية لترسيخ قيم ومعايير النزاهة ومكافحة الفساد.**

- **برنامج توعية المسؤولين في الإدارة العامة والنخب الوطنية :**

- **عقد (١٠) لقاءات حوارية لمؤسسات الإدارة العامة بهدف عرض أبرز مخاطر الفساد وآليات التعاون مع تلك الإدارات للحد من تلك المخاطر.**
- **تنفيذ (٦) برامج توعية للموظف الجديد بالتعاون مع معهد الإدارة العامة لتثقيف الموظفين حديثي التعيين حول المعايير والأسس الواجب اتباعها منعاً لأية اختلالات أو إجراءات أثناء أدائهم لوظائفهم قد تؤدي إلى قضايا فساد.**
- **تنفيذ برنامج تدريبي متخصص لموظفي وزارة الزراعة بالتعاون مع معهد الإدارة العامة حول مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد والتوعية بالآثار السلبية للفساد والإجراءات المتبعة للوقاية منه.**
- **عقد (٧) محاضرات توعوية لموظفي الإدارة العامة.**
- **عقد مجموعة لقاءات توعوية لمجموعة من النخب الوطنية كمسؤولي الصحافة والإعلام والنقابات المهنية والأطباء الشرعيين وعمداء شؤون الطلبة والبحث العلمي في بعض الجامعات وقطاعات المال والخدمات والاستثمار.**

ثالثاً : المحور الثالث:

الوقاية من الفساد بتجفيف منابعه وتطويقه وإغلاق منافذه وعزله والحد من آثاره من خلال العمل الاستباقي الفعال وفقاً للتالي:

- لتفعيل منظومة الردع لاستباق أفعال الفساد قبل حدوثها، تم تنفيذ (٤٧) عملية ردع لمؤسسات منتخبة وبعض البلديات ومناطق أمانة عمان الكبرى بهدف حماية المال العام.
- تشكيل فريق مشترك بين الهيئة وأمانة عمان الكبرى لتحديد وتقييم المخاطر في الأمانة لاقتراح الحلول الوقائية وأدوات تحسين إجراءات تقديم الخدمات للمتعاملين مع إدارات الأمانة المختلفة.

رابعاً : المحور الرابع:

- تكريس وتطوير أعمال إنفاذ قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ سيادة القانون من خلال رفع القدرات المهنية والتقنية والبشرية والمالية والمؤسسية.
- تمكيناً للهيئة من تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل الجرمية مع الشركاء، تم الانضمام للجنة الدائمة للاتفاقيات الدولية في وزارة العدل بصفتها الجهة المركزية المخوّلة بإرسال وتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.
- تنفيذ عملية الربط الالكتروني مع كل من دائرة الأحوال المدنية والجوازات ودائرة الأراضي والمساحة ودائرة مراقبة الشركات والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من خلال خدمة الربط الحكومي البيني (GSB) تسهيلاً لتبادل المعلومات مع هذه الجهات.

خامساً : المحور الخامس:

- تطوير التشريعات الوطنية التخصصية بما يتلاءم مع البيئة العامة للنزاهة ومكافحة الفساد لإغلاق منافذ الفساد.
- تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية السارية التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد وتحليلها مع تقديم المقترحات المناسبة للجهات المختصة تساعد في إغلاق منافذ الفساد وعليه فقد قامت الهيئة بمراجعة التشريعات التالية:
  - قانون البلديات.
  - قانون الجرائم الإقتصادية.
  - قانون رخص المهن.
  - قانون الإعفاء من الأموال العامة.
  - نظام الأبنية الحكومية.
  - نظام التعيين على الوظائف القيادية.

سادساً : المحور السادس:

- تأسيس وتطوير شراكات مهنية مع السلطات الثلاث والأجهزة والمؤسسات الحكومية والأمنية والرقابية لرفع مستوى الأداء والإنجاز في مجالي النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد وكذلك تعزيز الشراكات وتكامل الجهود مع الشركاء المحليين والدوليين من أهم أدوات الهيئة في تحقيق رؤيتها وإيصال رسالتها على مختلف الأصعدة حيث تحقق ما يلي:
  - تم بناء برنامج تعاون مع هيئة الأوراق المالية.
  - تم بناء برنامج تعاون مع إدارة التأمين / وزارة الصناعة والتجارة.
  - توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية بهدف التعاون في مجال مكافحة الفساد والتدريب وتبادل الخبرات بين الهيئتين .
  - المساهمة بالتحقيق مع بعثة تحقيق مكتب مكافحة الاحتيال في الاتحاد الأوروبي (OLAF) التي زارت الأردن في الفترة من ٩-٢٠١٨/٩/١٢، حيث ساعدت تحقيقات الهيئة في الوصول للنتائج المرجوة من الزيارة.
  - إعداد نموذج خاص بطلبات التعاون الدولي غير الرسمية ونشره على موقع الهيئة الإلكتروني لاستيعاب الطلبات أصولياً من الجهات الراغبة بالحصول على مساعدة الهيئة.
  - استكمال التعاون مع مجلس أوروبا ضمن برنامج تعزيز الحكم الرشيد، مكافحة الفساد وغسل الأموال حيث تم تنفيذ تدريب تخصصي من قبل خبراء حول تطوير الأوراق الفنية للإفصاح عن الأصول ودراسة قانون الكسب غير المشروع إضافة إلى استعراض الإطار التشريعي وتطوير مبادئ توجيهية بشأن الكشف عن تضارب المصالح والتحقق من الإفصاح عن الأصول.
  - في إطار تعاون الهيئة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي للاستفادة من مبادرة (TAIEX) أداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات تم تدريب (٢٥) موظفاً من الهيئة على منهجية تقييم النظام الوطني لمكافحة الفساد من أجل إنشاء نظام فعّال ومفصّل وتشغيلي لتقييم وإدارة المخاطر وإدارتها.

سابعاً: المحور السابع:

- إيصال رسالة الهيئة إلى المستويات المحلية لاستقطاب الدعم السياسي وتجسير الفجوة مع الرأي العام.
- طوّرت الهيئة شراكاتها مع وسائل الإعلام المختلفة بهدف إدماج رسائلها في ترسيخ قيم النزاهة والقيم الوطنية الأهلية ومكافحة الفساد ضمن المحتوى الإعلامي الذي يبث عبر تلك الوسائل والتي قامت بدورها ببث رسائل متنوعة حول معايير النزاهة وآليات الوقاية من الفساد ومكافحته عبر مجموعة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

- تم تصميم ونشر انفوجرافيك حول القيم والقواعد السلوكية المؤسسية وتعميمه عبر الحكومة الإلكترونية.
- تم بث مجموعة متنوعة من الإضاءات المسموعة والمرئية عبر محطات إذاعية وتلفزيونية.
- إنتاج فيديو بعنوان «معاً لكسر ظهر الفساد» وهو شعار الهيئة لعام ٢٠١٨ للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد والذي عقد بالشراكة مع جامعة اليرموك يوم ٢٠١٨/١٢/٩.

ثامناً : المحور الثامن:

- بناء وتطوير قدرات الهيئة في مجالات ثقافة التميّز وتطوير السياسات والإجراءات وتحسين الخدمات وإدارة المعرفة.
- إنجاز دراسة تحليل تشخيصي لكافة مكونات البنية التنظيمية (الهيكل التنظيمي، وصف المهام الرئيسية للمديريات، بطاقات الوصف الوظيفي لكافة المسميات الوظيفية، إجراءات العمل المتبعة) لجميع مديريات الهيئة، وذلك من خلال دراسة الوضع الحالي وتحليله وتقديم مقترحات تطويرية تؤدي إلى تحسين سير العمل.
- إعداد بطاقات وصف لكافة مشاريع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد تساهم في وضع آلية للمتابعة ومراقبة الإنجاز، وتحدد مصفوفة دقيقة للاتصال الأفقي والعامودي بين كافة مكونات الاستراتيجية سواء على المستوى الداخلي أو الشركاء الاستراتيجيين.
- تنفيذ برنامج تدريبي متخصص استهدف بناء قدرات موظفي الهيئة في المجال التخصصي ومجالات تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.
- متابعة وتحديث دراسة عبء العمل الوظيفي ودراسة الإحلال والتعاقب الوظيفي بشكل دوري.
- الانتهاء من برمجة الوظائف المطلوبة من التطبيق الخاص للهيئة على الهواتف الذكية (Mobile Application) وتجهيز الإعدادات الفنية لوضع التطبيق على متجر تطبيقات جوجل وابل ستور، وتنفيذ برنامج تدريبي متخصص للمعنيين من الهيئة على استخدام هذا التطبيق.

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الجزء الثاني

إنجازات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في عام ٢٠١٨

الفصل الأول النزاهة:

إن ضمان الالتزام بمبادئ النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد أحد أهم الأهداف التي نص عليها قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦، ولتمكين الهيئة من إنجاز هذا الهدف تولت مديرية النزاهة وضع الخطط اللازمة لوضع معايير النزاهة الوطنية موضع التنفيذ وضمان تطبيقها في مختلف إجراءات وعمليات وخدمات مختلف الجهات الحكومية، كما تابعت المديرية تفعيل مباديء الحاكمية الرشيدة في الشركات ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات والأحزاب بالتعاون مع مختلف جهات الرقابة القطاعية المشرفة على تلك الجهات.

من جانب آخر تم إعداد برنامج متابعة لمشاريع الخطة التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية بعد أن تم نقل هذه المهام إلى الهيئة، حيث تم إنجاز مشروعين من مشاريع الخطة عام ٢٠١٨، مع الاستمرار في متابعة المشاريع الأخرى وعددها (١٧) مشروعاً.

كما تم تنفيذ استبيان مُحكّم استهدف طلبة الجامعات الحكومية والخاصة لقياس مدى الرضى عن معايير النزاهة داخل الجامعات، إضافة إلى استبيان آخر استهدف أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية.

وقد استجاب لهذين الاستبيانين (٢١٨٣) طالباً وطالبةً و(٤٨٦) عضو هيئة تدريس في الجامعات.

كما قامت مديرية النزاهة بتنفيذ زيارات ميدانية ضمن برنامج ممنهج يشمل كافة الجهات الحكومية، وذلك لغايات فحص مدى امتثالها لمعايير النزاهة الوطنية ومن ثم يتم تقييم تلك الجهات ومخاطبتها في حال وجود ثغرات تؤدي الى خرق المعايير لتصويبها، حيث تم تنفيذ (٤٤) زيارة ميدانية ،و إعداد تقارير بنتائج تلك الزيارات ومخاطبة الجهات المعنية بالتوصيات الصادرة عن الهيئة ، حيث تم إرسال (٣٥٥) توصية وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (١)

التوصيات الصادرة إلى مختلف الجهات على إثر زيارات الامتثال العام ٢٠١٨								
#	اسم المؤسسة	المعايير						المجموع
	برنامج زيارات (الربع الثاني)	الحوكمة	العدالة والمساواة	سيادة القانون	المساءلة والمحاسبة	الشفافية	بند عام	
١	دائرة المكتبة الوطنية	٦	٦	٥	٢	٣	٢	٢٤
٢	مستشفى الجامعة الاردنية	٣	٤	١	٢	٢	٣	١٥
٣	وزارة الشؤون البلدية	٢	٢	٣	٣	٠	٠	١٠
٤	مؤسسة الاقراض الزراعي	١	١	١	٢		١	٦
٥	الجامعة الأردنية	١	٣	٣	٢	٣	٠	١٢
٦	ديوان الخدمة المدنية	١	٢	٠	١	١	٠	٥
٧	مستشفى الأمير حمزة	١	٣	١	١	٣		٩
٨	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		٢	٢	٢	٢		٨
٩	هيئة الاستثمار	٥	٤	١	١	٢		١٣
١٠	وزارة تطوير القطاع العام	١	١			٣		٥
	مجموع التوصيات	٢١	٢٨	١٧	١٦	١٩	٦	١٠٧
	برنامج زيارات (الربع الثالث)	المعايير						
		الحوكمة	العدالة والمساواة	سيادة القانون	المساءلة والمحاسبة	الشفافية	بند عام	المجموع
١	مستشفى البشير	٦	٤	٥	٢	٣	٣	٢٣
٢	هيئة الأوراق المالية	٤		١				٥
٣	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	١	١	١		١		٤
٤	مؤسسة المواصفات والمقاييس	٢	٣	١		٢		٨
٥	دائرة الجمارك العامة	٢	١	١	١			٥
٦	صندوق المعونة الوطنية		٢		١			٣
٧	وزارة الشؤون البلدية	٥		٢	٢	١		١٠
٨	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	٣	٢	٢	٣	١	١	١٢
٩	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	١		٢				٣
١٠	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٢	٢	٢				٦
١١	جامعة العلوم والتكنولوجيا	٢	٢	٤	٢	٢		١٢
١٢	مستشفى الملك المؤسس	٣	٣	٤	٢	١	٣	١٦
١٣	دائرة الموازنة العامة	لا يوجد						
١٤	أمانة عمان الكبرى	١	٢	٣	١	١		٨
١٥	وزارة الصحة	٣	٦	٥	٤	٢	١	٢١
	مجموع التوصيات	٣٥	٢٨	٣٣	١٨	١٤	٨	١٣٦

	برنامج زيارات (الربع الرابع)	المعايير					المجموع
		الحوكمة	العدالة والمساواة	سيادة القانون	المساءلة والمحاسبة	الشفافية	بند عام	
١	سلطة المياه		١	٣	١			٥
٢	دائرة الأحوال المدنية والجوازات	٤	٧	٣	٢	٢		١٨
٣	وزارة الزراعة	٣	٣	٢	٣		٣	١٤
٤	جامعة البلقاء التطبيقية	٢	٢	٣	٢	٣	٢	١٤
٥	وزارة التربية والتعليم	١	١	١	٣			٦
٦	دائرة الأراضي والمساحة	٥	٢	٤	٣		١	١٥
٧	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات		٣	٢				٥
٨	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	٢	٣	٢	١	٢		١٠
٩	وزارة الداخلية	٢	١		١	١		٥
١٠	وزارة الشباب		٢	١		٣	١	٧
١١	هيئة تنظيم قطاع النقل	٣	٣	٣	٢	٢		١٣
	مجموع التوصيات	٢٢	٢٨	٢٤	١٨	١٣	٧	١١٢

المجموع العام للتوصيات

المعايير	الحوكمة	العدالة والمساواة	سيادة القانون	المساءلة والمحاسبة	الشفافية	بند عام	المجموع
مجموع التوصيات	٧٨	٨٤	٧٤	٥٢	٤٦	٢١	٣٥٥

كما تم زيارة عدد من جهات الرقابة على القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ويجري العمل على حوكمة أعمال تلك المنظمات والقطاعات التابعة لها، كما تم تنفيذ عدد من محاضرات التوعية في مجال النزاهة ومعاييرها.

كما استهدفت خطة عمل المديرية لعام ٢٠١٩ تطوير مؤشر لقياس معايير النزاهة في المؤسسات والإدارات الحكومية بالتعاون مع الجهات المختصة.

الفصل الثاني: الوقاية

يتسبب الفساد في القطاع العام بأضرار بالغة، من أهمها تقويض ثقة المواطنين بأجهزة ومؤسسات الدولة ، إهدار الموارد والأموال العامة، التسبب بالظلم من خلال استغلال البعض على حساب الآخرين، عدم الكفاءة في العمليات ناهيك عن الإضرار بالسمعة التي تجعل من الصعب تعيين الموظفين ذوي الكفاءة والاحتفاظ بهم أو اجتذاب الاستثمار في الأعمال التجارية، مما يؤثر سلباً على الازدهار. وتحقيق النمو الاقتصادي.

وإيمانا من الهيئة بأهمية محاربة الفساد، فإنها ومن خلال خطتها الاستراتيجية استخدمت اتجاها جديدا لا يكمن فقط بالكشف عن مواطن الفساد، وإنما التأكيد على تعزيز معايير النزاهة والشفافية والحاكمية الرشيدة في القطاع العام، والتأكيد على دور الشركاء الاستراتيجيين بالتعاون مع الهيئة في سبيل تحقيق الوقاية من أفعال الفساد، عبر الزيارات الميدانية المختلفة للجهات الحكومية وعمل تقييمات لأفعال الإدارة العامة والتأكد من أنها ضمن معايير الحوكمة، كما سعت الهيئة ضمن مشروع إدارة تحديد وتقييم مخاطر الفساد إلى تحديد أهم الأفعال والممارسات التي تقوم بها الجهات الحكومية والتي تُشكّل مدخلا لأعمال الفساد في عدد من القطاعات، وإجراء الدراسات المختلفة في هذا المجال، إضافة إلى الدور الريادي التوعوي الذي تقوم به الهيئة ضمن خطة عمل شملت العديد من البرامج وورش العمل والمحاضرات مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بهدف توعية فئة الشباب والطلبة حول مفاهيم الفساد وتعزيز الأخلاقيات الحميدة المنبثقة عن الديانات السماوية.

كما تعقد الهيئة بانتظام الورش التوعوية لموظفي القطاع العام بهدف التعاون للوصول إلى قنوات مفتوحة تُشجع الموظف العام على قبول النقد والإبلاغ عن أفعال الفساد الصادرة عن الإدارة العامة لتعزيز معايير النزاهة والحاكمية الرشيدة. ولم تغفل الهيئة دور الرصد لكافة الأحداث والإخبارات ذات العلاقة بمهام الهيئة والتي يمكن الاستناد إليها لبذل مزيد من البحث والمتابعة والتقييم لتحديد مخاطر الفساد المحتملة.

وقد تعاملت الهيئة مع (٢٢٣) قضية وشكوى وإخبار في مواضيع متنوعة، تم تحويلها بموجب قرارات صادرة عن مجلس الهيئة للقيام بالدور الوقائي بتشكيل فرق وقاية ومتابعات ميدانية ومخاطبات لتصويب الأوضاع وتقديم التقارير الفنية لإجراء المقتضى القانوني بخصوصها من قبل مديرية التحقيق.

وفيما يلي ملخص بأعداد القضايا الواردة لمديرية الوقاية ومن أبرزها:

جدول رقم (٢)

مجموع القضايا الواردة لقسم الوقاية خلال عام ٢٠١٨				
محولة للتحقيق	تصويب	حفظ	قضايا قيد النظر	المجموع
٤٤	١٧	١٢٩	٣٣	٢٢٣

تسلسل	الجهة أو المؤسسة التي حدثت فيها المخالفة	الإجراء التصويبي
١	وزارة التربية و التعليم	تمت مخاطبة دولة رئيس الوزراء بخصوص وجود بعض طلاب الجامعات الأردنية الحكومية و الخاصة منتظمين على مقاعد الدراسة و يحملون شهادات توجيهي غير أردنية مزورة من مدارس عربية و أجنبية خارج المملكة لتشكيل فريق من وزارة الخارجيه والتربية والتعليم و التعليم العالي وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لضبط إجراءات التصديق والاعتماد والتسجيل والمراجعة الدورية ومراقبة امتثال كافة الأطراف لأحكام النظام المعدل بقصد احتواء هذه الظاهرة . تمت الاستجابة للتوصيات أعلاه من قبل رئاسة الوزراء في منتصف عام ٢٠١٨ حيث تم تشكيل الفريق المعني بضبط إجراءات التصديق والاعتماد والتسجيل والمراجعة الدورية و المراقبة .
٢	وزارة البيئة	على ضوء تنسيب وزارة البيئة إلى رئاسة الوزراء للتخلص من النفايات الخطرة باستخدام أسلوب تصدير هذه النفايات إلى الخارج،وبعد دراسة هذا الخيار من قبل الهيئة بالتعاون مع الخبراء ولأسباب فنية واقتصادية وأخرى تتعلق بمعايير الشفافية وتكافؤ الفرص تم مخاطبة رئاسة الوزراء لتوسيع دائرة الخيارات الفنية وفقاً للممارسات العالمية للتخلص من هذه النفايات الخطرة .
٣	الشركة الأردنية للصوامع والتموين	تمت مخاطبة الشركة لتنفيذ التوصيات الوقائية و المتعلقة بتنفيذ الرزمة الثانية لميناء العقبة الجديد / الصوامع الراسية بوضع التدابيرو الإجراءات الأمنية اللازمة لضبط عملية دخول وخروج الشاحنات والتحاق كوادر الشركة بالموقع الجديد لضبط عمل الصوامع في مرحلة بدء التشغيل وضرورة التأكد من صحة القبانات قبل عملية تفريغ البواخر من الأقسام الفنية لدى الشركة .
٤	وزارة العمل	تمت مخاطبة وزارة العمل لضرورة تطبيق المادة (٤ /ج) من نظام تنظيم المكاتب الخاصة والعاملة في استقدام و استخدام العاملين في المنازل من غير الأردنيين من حيث تجديد رخص مكاتب الاستخدام بشكل سنوي و العمل على وضع نظام خاص بأرشفة المعاملات الموجودة في مستودع مديرية العاملين في المنازل لسهولة الوصول إليها والتأكد من مطابقتها لنظام تنظيم المكاتب المذكور والعمل على تطبيق تعليمات إدارة و تنظيم المستودعات الحكومية و الرقابة على المخزون رقم ٥ لسنة ١٩٩٤، وقد استجابت الوزارة لهذه التوصيات.

تسلسل	الجهة أو المؤسسة التي حدثت فيها المخالفة	الإجراء التصويبي
٥	دائرة الأحوال المدنية والجوازات	مخاطبة وزارة الداخلية بخصوص تجاوزات في إصدار جوازات سفر أردنية بطريقة غير أصولية في دائرة الأحوال المدنية والجوازات بشكل تراكمي وعبر السنوات الماضية والتي تم اكتشافها وإظهارها إلى العلن حيث تم توجيه العديد من التوصيات الوقائية بضرورة العمل على تطوير تشريعات الأحوال المدنية والجوازات بما يتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية وبشكل يضمن عدم اختراقها وضرورة إعادة النظر في إجراءات العمل المتبعة في دائرة الأحوال المدنية والجوازات والمكاتب التابعة لها ووضع القيود والضوابط القانونية والفنية والتي تضمنت التركيز على أداء العمل بشكل متقن وتقوية وتفعيل الرقابة الداخلية في جولاتها الميدانية لرصد المخالفات والثغرات أولا بأول فيما يتعلق بمكاتب الأحوال في مختلف المحافظات من خلال كتابة تقارير دورية ورفعها لأصحاب القرار .
٦	وزارة المياه و الري	تنفيذ زيارة إلى وزارة المياه والري لمتابعة موضوع المنحة اليابانية الخاصة بتحديث شبكة مياه لواء بصيرا وتدقيق مشروع عطاء تأهيل وتحسين التزويد المائي في محافظة الطفيلة حيث تبين وجود تقصير بمتابعة أعمال تنفيذ العطاء وتمت التوصية بضرورة التأكد من تأهيل المناقصين من الناحية المالية والفنية عند دراسة العطاءات في المستقبل و زيادة الضبط والرقابة و الإشراف عند تنفيذ العقود للتقليل من مخاطر النوعية غير المصرح بها ومن أجل الحفاظ على هوية العقد وتحقيق أغراض الرصد الفعال.
٧	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	تمت مخاطبة وزارة الأوقاف للقيام بعمليات التدقيق الدوري على بعض لجان الزكاة كل ثلاثة أشهر استنادا لأحكام المادة (١٠/ب) من تعليمات لجان الزكاة وتعديلاتها رقم (٣) لسنة ١٩٩٦.
٨	دائرة العطاءات الحكومية	تنفيذ زيارة إلى دائرة العطاءات الحكومية و تصويب بعض الملاحظات منها : • ضرورة تشكيل لجنة من وزارة الأشغال العامة والإسكان ودائرة العطاءات الحكومية والقطاع الخاص (جهة محايدة) للمشاريع وخاصة الكبرى قبل البدء بطرح العطاء تكون مهمتها دراسة العطاات من كافة الجوانب الفنية والهندسية والمالية لتوفير المال العام والجهد وتفادي إصدار الأوامر التغييرية أثناء تنفيذ العطاء. • ضرورة وجود تنسيق مسبق بين وزارة الأشغال العامة والإسكان وبمشاركة دائرة العطاءات الحكومية مع الجهات ذات العلاقة (مثل وزارة البلديات ووزارة الزراعة وشركة الكهرباء وسلطة المياه وشركات الإتصالات و/أو دائرة العطاءات الحكومية) لتفادي الأضرار التي قد تؤثر على البنية التحتية أثناء عملية تنفيذ المشاريع. • ضرروة إيجاد آلية معينة بين وزارة الأشغال العامة والإسكان و/أو دائرة العطاءات الحكومية ونقابة المهندسين تضمن التأكد من صحة المعلومات الواردة في الشهادات الصادرة عن المكاتب الهندسية.

تسلسل	الجهة أو المؤسسة التي حدثت فيها المخالفة	الإجراء التصويبي
٩	وزارة الزراعة	تنفيذ زيارة إلى مديرية زراعة لواء بني كنانه وتصويب بعض الملاحظات ومنها : • وضع آلية واضحة تضبط عملية متابعة تحصيل المبالغ الصادر قرارات حكم بخصوصها. • العمل على فصل اللوازم والأدوية في المستودعات منعا لتلف بعضها وإلحاق خسائر مالية بخصوص المواد الموجودة داخل تلك المستودعات. • ضرورة تأهيل فحص العينات الزراعية والحيوانية بما يكفل سلامة النتائج و الفحوصات.
١٠	صندوق التنمية والتشغيل / الطفيلة	تم تنفيذ زيارة إلى صندوق التنمية والتشغيل فرع الطفيله حيث تم رصد بعض الملاحظات ومنها عدم وجود متابعة من الصندوق للكشف على المشاريع التي تم منح القروض لتمويلها مع عدم وجود تدريب كاف للموظفين وعدم وجود ضابط تحصيل للمبالغ المستحقة على المقترضين، والتحصيل ضعيف جدا حيث تم مخاطبة الصندوق من أجل القيام بالإجراءات التصويبية اللازمة لمعالجة الملاحظات المشار إليها.

- **في مجال التوعية :**

اهتمت الهيئة بتوعية المواطنين بآثار الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى تعزيز قيم النزاهة الوطنية والشفافية كما اهتمت بنشر ثقافة مجتمعية تحارب الفساد من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى متابعة كما اهتمت بنشر التقارير التي تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة وإداراتها العامة، والتنسيق والتعاون مع الدوائر الأخرى في الهيئة لعقد الندوات وورش العمل التوعوية التي تبين مخاطر الفساد وإعداد البرامج اللازمة لها.

وكان من أهم الإنجازات في هذا المجال :

١. عقد (٢٣) محاضرة توعية لعدد من مؤسسات الدولة.

٢. التعاون مع وزارة التربية والتعليم بتنظيم مسابقة أفضل شعار لطلبة المدارس تحت عنوان تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد وتوزيع الجوائز على مستحقيها ضمن حفل أقيم لهذه الغاية. إضافة إلى بث العديد من الرسائل التوعوية عبر الإذاعة المدرسية والمواقع الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم، وعقد ورشة عمل لـ(١٥٠) مشرفاً تربوياً لمواد التربية الوطنية، التربية الإسلامية واللغة العربية من إقليم الوسط، كما تم تنفيذ(١١) برنامجاً تدريبياً شمل (٢٥٧) مشرفاً تربوياً لمواد اللغة العربية،

التربية الإسلامية، التاريخ والجغرافيا من مختلف المناطق في المملكة،إضافة إلى تنفيذ (٢٥) برنامجاً تدريبياً لتدريب (٦٥٠) معلما لمادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية وإعطاء عدد من المحاضرات في المدارس، كما تم التعاون بإعداد مادة تدريبية لإدارة التدريب في الوزارة تضمنت ثلاثة محاور أساسية هي (مكافحة الفساد، الوقاية، النزاهة الوطنية).

٣. التعاون مع وزارة الشباب في برنامجها الموجَه للشباب وضمن معسكرات الحسين للشباب حيث تم عقد (١٠) لقاءات بهدف توعية الشباب بمخاطر الفساد والآثار السلبية المترتبة عليه وأهمية الأخلاق الحميدة ودورها في الوقاية منه، إضافة إلى عقد لقاء تدريبي توعوي لعدد من المشرفين على هذه المعسكرات.

٤. التعاون مع الجامعات الحكومية حيث تم عقد (١١) لقاء مع عمداء الكليات في عدد من الجامعات الحكومية.

- **الرصد:**

تم رصد أنشطة مشبوهة لدى (١٠) جهات ومؤسسات وتم إعداد تقارير حولها وتحويلها للجهات المختصة بالهيئة.

- **الدراسات القطاعية:**

تعتبر الأنشطة المباشرة بين المؤسسات والجمهور السبب الرئيس في وقوع مخاطر الفساد حيث ينتج عنها شبهات فساد قد تؤثر على المال العام وعلى نزاهة أنشطة تلك القطاعات. وعلى ضوء ذلك فإنه يتحتم على قسم الدراسات القطاعية إجراء دراسات حول مخاطر الفساد بشتى صورها على مفاصل مؤسسات الدولة، وحصر مصفوفات تلك المخاطر ليتسنى تحليلها ودراستها والخروج بتوصيات تعالج تلك المخاطر عند وقوعها حيث تنفيذ دراستين قطاعيتين يمكن تلخيصها كما يلي:

١. دراسة تحليلية حول واقع حال صندوق المعونة الوطنية:

يسعى صندوق المعونة الوطنية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. حماية ورعاية الأفراد والأسر المحتاجة من خلال تقديم المعونة المالية المتكررة أو الطارئة.
٢. توفيرفرص العمل أو الإنتاج للفرد أو الأسرة أو زيادتها وذلك من خلال التأهيل المهني أو الجسماني.
٣. التوصية لوزارة الصحة لصرف بطاقات تأمين صحي لغير المقتدرين من المنتفعين من خدمات الصندوق وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي المدني المعمول به.
٤. توفير التدريب المهني للفئات المنتفعة من الصندوق لدى المؤسسات والجهات المختصة بذلك.
٥. إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه.

ومن هنا يمكن أن نلخص تقييم أداء وخدمات صندوق المعونة الوطنية حسب ما تم الاطلاع عليه من أرقام وتقييم وتطوّر أعماله والتي تم رصدها من خلال المقابلات مع العاملين والخبراء والمصادر والمشاهدات، بأنها تراوحت ما بين الجيد والممتاز حيث أن تنوع الخدمات والبرامج وتقديم المساعدة والعون للفئات الفقيرة والمحتاجة وانتشار مكاتب الصندوق في المحافظات والألوية، يمكن أن يوصل الخدمات إلى شريحة كبيرة من المستفيدين، إلا أنها لا زالت بحاجة إلى تطوير آليات توزيع الدعم والوصول إلى الفئات المهمشة اقتصادياً وخاصة فئة الفقراء العاملين الذين لا تكفي دخولهم الشهرية لتأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم، مع ضرورة تبني آليات مسح ميداني للوصول إلى الفقراء في أماكن تواجدهم دون ربط المعونة بمن يتقدم بطلب للحصول عليها.

٢- تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بنظام المشتريات الحكومية:

أجرت الهيئة دراسة تهدف إلى تحديد وتقييم وإدارة مخاطر الفساد المحتمل وقوعها في قطاع المشتريات الحكومية في الأردن (دائرة اللوازم العامة / دائرة الشراء الموحد / وزارة الأشغال العامة والإسكان) والعمل على تخفيضها إلى مستويات مقبولة لما لهذا القطاع من أهمية خاصة بالحفاظ على المال العام، وصحة وسلامة المواطنين.

وقد أوضحت نتائج التحليل أن كل خطر من مخاطر الفساد في المشتريات الحكومية له احتمالية حدوث ودرجة تأثير مختلفة، حيث بلغ عدد المخاطر في هذا القطاع (١٥٩) خطراً صنفت إلى:

أ. مخاطر خطيرة جداً: وبلغ عددها (٤٥) خطراً وكان معظمها متعلق بنظام المشتريات الحكومي، والهيكل المؤسسي، والرقابة، والضبط، والرصد وآليات النزاهة الخاصة بالمشتريات الحكومية.

ب. مخاطر عالية الخطورة: وكان لها النصيب الأكبر حيث بلغ عددها (٧٦) خطراً.

ج. مخاطر متوسطة: وبلغ عددها (٣٠) خطراً.

د. مخاطر قليلة الخطورة: وبلغت (٧) خطراً.

هـ. مخاطر ذات تصنيف "قليل جداً": بينت النتائج أن هناك خطراً واحداً في قطاع المشتريات الحكومية.

علماً أن المخاطر قد تم تقسيمها إلى نوعين:

١. مخاطر عامة: محتملة الوقوع في القطاع المستهدف وهي "مخاطر ما قبل طرح العطاء وأثناء العطاء وبعد العطاء ، مخاطر متعلقة بالأطر والقدرات المؤسسية، مخاطر متعلقة بالقدرات التنفيذية، مخاطر متعلقة بنظام المشتريات ككل، مخاطر متعلقة بالهيكل المؤسسي والرقابة والضبط.

٢. مخاطر خاصة: وهي مخاطر محتملة الوقوع في القطاع المستهدف.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام أن أوجه القصور التشريعي والمؤسسي تزيد من احتمالية وقوع أفعال الفساد في المشتريات الحكومية وهذا يتطلب إيجاد آليات لمعالجة أوجه هذا القصور بهدف التخفيف من مخاطر الفساد المحتملة ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

١. إنشاء هيئة مركزية لصنع القرار في المشتريات الحكومية أو تكليف جهة أو هيئة موجودة أصلاً من جهات الشراء الحكومية للقيام بتلك المهام.
٢. العمل على مواءمة الأطر التنظيمية والتشريعية الحالية وفق قانون مشتريات سليم وعصري.
٣. تبني سياسة وقواعد واضحة بشأن الإعداد لإجراءات الشراء الحكومي بهدف التخفيف من الأوامر التغييرية.
٤. تطوير القواعد المتعلقة بتضارب المصالح ومدونات السلوك الوظيفي في القطاعين العام والخاص.
٥. تطوير استراتيجية تدريب وطنية في المشتريات الحكومية.
٦. توفير آليات شكاوى فعّالة لمجابهة التحديات المتعلقة بقرارات الشراء الحكومي وتعزيز الثقة فيما يتعلق بنزاهة وعدالة أنظمة المشتريات الحكومية.

الفصل الثالث: الشكاوى

استناداً إلى قانون النزاهة ومكافحة الفساد يتم تلقي الشكاوى والتظلمات والإخبارات بكافة الوسائل المتاحة أمام المواطنين ومنها (الخط الساخن رقم ٠٧٩٩٣٣٣٧٦٩، واتس اب رقم ٠٧٩٧٠٢٢٢٣٦، منصة بخدمتكم، فاكس رقم ٠٦/٥٥٠٣٢٦٢ والأرضي رقم ٠٦/٥٥٠٣١٥٠ والموقع الإلكتروني للهيئة، صفحة الهيئة على الفيسبوك، الرسائل البريدية والحضور الشخصي لمقدم الشكوى أو الإخبار أو التظلم) وبمجرد وصول المعلومة يتم دراستها والتحقق منها والتعامل معها حسب الاختصاص ومن ثم التنسيب إلى مجلس الهيئة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

ومن أبرز الشكاوى التي أثبتت الإجراءات المتخذة بخصوصها وجود شبهة فساد وتم إحالتها إلى سعادة مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد:

- وردت للهيئة معلومة تتضمن استصدار شهادات ثانوية عامة غير صحيحة لعدد من الطلاب وبعد سلسلة من إجراءات التحقق تبين عدم حصولهم على شهادة الثانوية العامة من المرجعية المختصة، وأن الشهادات المقدمة من قبلهم منسوبة لوزارة التربية والتعليم ومختومة بختم مقلد مما يشير إلى أن هناك تزوير حدث لتمكينهم من الحصول على تلك الشهادات.
- وردت للهيئة معلومات تفيد قيام شركة تمارس أعمال التجارة العامة وتمارس نشاطات التعامل بالحوالات المصرفية دون الحصول على ترخيص من البنك المركزي، وبعد إجراءات التحري تم ضبط أجهزة كمبيوتر ومبالغ مالية وتم إحالة ملف الشكوى لمدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد كون هذه الأفعال التي اقترفتها الشركة تنطوي على شبهة غسل أموال.
- وردت للهيئة معلومة تتضمن استصدار كشوفات علامات مزورة صادرة من جامعة رسمية وبعد سلسلة من إجراءات التحقق تبين قيام عدد من الطلاب وبعد فصلهم من الجامعة بتقديم كشوفات علامات محرفة ومختومة لتقديمها لدائرة القبول والتسجيل بالجامعة التي انتسبوا لها بعد فصلهم حيث تبين أن الكشوفات مزورة وغير صحيحة.

الفصل الرابع: المظالم

تتلقى الهيئة وتعالج التظلمات المقدمة من المواطنين أو الموظفين بحق مؤسسات الإدارة العامة الخاضعة لقانون النزاهة ومكافحة الفساد، وغير خاضعة للطعن الإداري أو القضائي، حيث يتم النظر بالتظلمات المحولة من مجلس الهيئة والتي قد تنطوي على أي شكل من أشكال التمييز وعدم المساواة أو عدم الإنصاف أو التعسف باستخدام السلطة أو أية مخالفات أو ممارسات أو سلوكيات يمكن أن تمارس من الإدارة العامة وتكون مخالفة للأنظمة والقوانين والتعليمات ذات العلاقة، فبعد دراسة التظلم وإجراء التحقيقات اللازمة يتم التواصل مع الإدارة العامة بعرض المظلمة عليها والتحقق مما ورد فيها لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

أبرز التظلمات:

- عدم قيام مستشفى المؤسس عبدالله الجامعي بإبلاغ أحد المتظلمين عن انتهاء فترة التحويل الصادر من مستشفى الأميرة بسمة إلى مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي وتحميل المتظلم مبلغ حوالي (٨٧٤٥) ديناراً، ونتيجة التواصل مع المستشفى قامت وزارة الصحة بتشكيل لجنة للتحقيق والتدقيق بالموضوع، وقد خلصت اللجنة إلى تحميل مستشفى الملك المؤسس تكاليف معالجة المتظلم من تاريخ انتهاء التحويل إلى تاريخ الخروج منه والبالغ قيمتها (٨٧٤٥) ديناراً وذلك لعدم إبلاغ المريض أو ذويه بانتهاء التحويل.
- تقدم عدد من موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتظلم من قرار المؤسسة باقتطاع مبلغ ثلاثين ديناراً بدل استخدام المواصلات على اعتبار أن اقتطاع هذا المبلغ لا أساس قانوني له، وأن القيمة المقتطعة مخالفة لتعميم دولة رئيس الوزراء بهذا الخصوص. وبنتيجة التواصل مع المؤسسة وعلى ضوء قرار مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد فقد تم إصدار توصية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالالتزام بتعميم دولة رئيس الوزراء والخاص بتوحيد المبالغ التي تتقاضاها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية من الموظفين مقابل استخدامهم الباصات والحافلات، وبالمتابعة اللاحقة توصلت الهيئة إلى أنه تم الالتزام بمضمون التوصية أعلاه وتوحيد الاقتطاع من موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أسوةً بغيرهم من موظفي الحكومة.
- تقدم مجموعة من الأشخاص بتظلم يعترضون فيه على قرار دائرة الجمارك وقف تعيينهم بوظيفة (مرافق/ شرطي جمركي) ، وعدم استكمال إجراءات التعيين بسبب اعتراض بعض النواب أن بعض المرشحين لإشغال الوظيفة تربطهم صلة قرابة مع موظفين بالدائرة.بعد بحث التظلم والتحقق من الإجراءات المتخذة من قبل ديوان الخدمة المدنية ودائرة الجمارك فيما يخص اختيار المرشحين لوظيفة مرافق جمركي، تبين سلامة هذه الإجراءات وأنها تمت وفق أحكام القانون وعليه صدر قرار

مجلس الهيئة بمخاطبة معالي وزير المالية والتوصية باستكمال إجراءات التعيين حيث رفعها بدوره إلى مجلس الوزراء ونتيجة التواصل مع دائرة الجمارك تمت الاستجابة لتوصية مجلس الوزراء،

- تقدمت متظلمة باعتراض على إجراءات وزارة التربية والتعليم بإعادة تعيينها على اعتبار أنها موظفة جديدة، وعدم تنفيذ قرار مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على استثنائها من تعليمات اختيار وتعيين الموظفين في الوظائف الحكومية وإعادة تعيينها في ملاك الوزارة براتبها ودرجتها وبالوظيفة التي كانت تشغلها قبل انفكاكها عن العمل وذلك اعتباراً من تاريخ مباشرتها العمل.ونتيجة التواصل مع الوزارة وعلى ضوء قرار مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد فقد تم التوصية بضرورة الالتزام بقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه وبالمتابعة اللاحقة استجابت الوزارة وتم تنفيذ التوصية.
- تقدم متظلم بالاعتراض على إجراءات جامعة اليرموك بعدم تنفيذ قرار مجلس العمداء باعتبار بداية تعيينه في الجامعة وفاء للالتزامات المالية التي ترتبت عليه لقاء بعثته واعتبار تعيينه أستاذ مساعد منذ تاريخ مباشرته العمل في الجامعة الصادر وفقاً للاستشارات القانونية في الدائرة القانونية بالجامعة، وبعد مخاطبة الجامعة، تمت الاستجابة باعتبار تعيين المتظلم أستاذاً مساعداً منذ تاريخ مباشرته العمل في الجامعة.

الفصل الخامس: التحقيق وإنفاذ القانون

تتحقق مهمة إنفاذ القانون في الهيئة، كما حددها قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ من خلال عمل تكاملي تنفذه مجموعة من مديريات الهيئة ذات العلاقة.

فالتحقيق بالشكاوى الواردة للهيئة تبدأ منذ تلقي الشكاوى والإخبارات والتظلمات لتتم دراستها وتحويلها للمديريات كل ضمن اختصاصه.

وقد تمثلت إنجازات مديرية التحقيق والمديريات المساندة لها بالتالي:

التحقيق:

يتولى مجموعة من المحققين المؤهلين ممن يحملون صفة الضابطة العدلية التحقيق بالملفات المحولة لمديرية التحقيق من قبل مجلس الهيئة بعد ثبوت شبهات فساد فيها، للتوسع بسماع الإفادات وجمع الأدلة التي تساعد باتخاذ القرار المناسب إما بالحفظ أو الإحالة إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

أبرز القضايا المحالة إلى المدعي العام:

١. قيام (٣٨) طبيباً من أطباء غسيل الكلى في القطاع الخاص بالتوقيع على كشوفات مرضى غسيل الكلى المحولين إليهم من وزارة الصحة خلال الأعوام من عام ٢٠١٠ ولغاية نهاية عام ٢٠١٥، على اعتبار أنهم أشرفوا على علاج هؤلاء المرضى رغم أنهم كانوا في هذه الفترة خارج البلاد، مما كبد وزارة الصحة مبالغاً ماليةً تجاوزت الأربعمائة ألف دينار دون وجه حق، حيث قام معظم هؤلاء الأطباء برد المبالغ التي تقاضوها من دون وجه حق، كما قام البعض الآخر بإجراء تسوية على المبالغ المترتبة عليهم لدى مديرية الأموال العامة من خلال الاقتطاع من مستحقاتهم المالية لدى وزارة الصحة.

٢. أعلمت إحدى الجامعات الحكومية الهيئة بتجاوزات ارتكبتها محطة محروقات الجامعة.حيث تبين للهيئة بعد إجراء التحقيق وجود نقص في مادة الديزل في محطة المحروقات الموجودة داخل الجامعة ويقدر بحوالي (٨٢ ,٨٣٩,١٥٠) لتراً وبمبلغ يقدر بـ (٣٥١,٠٨٣,٢٣٣) ديناراً أردنياً مما شكل مساساً بالمال العام.

٣. ورد إخبار للهيئة بحق أحد موظفي أمانة عمان الكبرى يشير إلى حصول هذا الموظف على شهادة ثانوية عامة مزورة لغاية التعيين، حيث تم تعيينه بموجبها بوظيفة فني حاسوب على الرغم من أن الكتاب الوارد إلى الهيئة من وزارة التربية والتعليم يبين أن الموظف المشكو عليه راسب واستنفذ فرص النجاح.

٤. في سابقة هي الأولى من نوعها استعان مكتب الاحتيال الأوروبي (OLAF) بالهيئة لإجراء التحقيقات اللازمة حول شبهة إساءة استعمال منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي لإحدى مؤسسات المجتمع المدني بهدف مراقبة الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٦ حيث بلغت هذه المنحة (٣٠٠ ألف يورو) وعند ثبوت الخلل بالتصرف في مبلغ المنحة تم إحالة مالك المؤسسة لمدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

٥. حصول تجاوزات مالية وإدارية في إحدى شركات الاستثمارات الإسلامية القابضة تتمثل في آلية إدارة مجلس إدارة الشركة والشركات التابعة لها من قبل شخص واحد وهو المدير العام، بالإضافة إلى أن أغلبية موظفي الشركة هم من أقارب وأصدقاء رئيس مجلس الإدارة وتحقيق منافع شخصية له ولأفراد عائلته منها صرف مكافأة نهاية خدمة لأول مرة بعد استقالة زوجته والتي ظهرت لأول مرة في ميزانية ٢٠١٧ بقيمة (٤٧,٢٢٠) دينار على حساب الشركة المساهمة العامة مما ألحق خسائراً بأموال المساهمين في الشركة، وكذلك وجود تجاوزات في استثمارات الشركة خارج البلاد منها شراء قطعة أرض في سوريا بقيمة (٦,١١٧,١٢٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٦، دون أي أثر وعائد مالي لمساهمي الشركة بعد مضي ما يقارب (١٣) سنة، وكذلك الاستثمار في الشركة الائتمانية للاستثمار والتنمية – الكونغو بقيمة (٤,٧١٨,٨٧٧) مليون دينار والوارد عليها تحفظ في جميع القوائم المالية للشركة من قبل المدقق الخارجي للشركة لعدم التحقق من قيمة وملكية الاستثمار في الشركة، ودون ورود أي عائد مالي للشركة جراء هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٢ حتى تاريخه وأيضاً الاستثمار بشراء قطعتي أرض من خلال شركة الجبل الاسود في مونتينغرو سنة ٢٠٠٦ بقيمة إجمالية (٥)مليون يورو تم تأجيرها إيجاراً تمويلياً منتهي بالتمليك حيث فسخ العقد لاحقاً لعدم التزام المستأجر بدفع المستحقات المترتبة بذمته علماً أنها ما زالت بالحالة التي تم شراؤها بها ولم يتم استثمارها دون أي عائد مالي على الشركة الأم، وقد تسبب المدير العام بخسائر ظهرت من رأسمال المجموعة التابعة لها.

٦. أجرت الهيئة تحقيقاتها حول وجود تجاوزات مالية وإدارية وقانونية ارتكبت في مستشفيات المملكة الحكومية وعددها (٢٨) مستشفاً حكومياً، وقد كانت هذه التجاوزات مشتركة بين الشركات المتعهدة بتقديم خدمات الطعام والشراب والتنظيف وبين بعض مسؤولي ومشرفي اللجان ذات العلاقة في تلك المستشفيات، كما أن التحقيقات التي أجرتها الهيئة أظهرت أن لجان الإشراف في عدد من المستشفيات لا تقوم بأدوارها المطلوبة في متابعة المستخدمين في الشركات المتعهدة وتبين أن كشوفات الدوام تخلو في بعضها من تواقيع العمال عند الحضور والمغادرة، ورغم ذلك كان يتم صرف رواتب كاملة لهم دون وجه حق، إضافة إلى أن بعض المدراء أو رؤساء الأقسام كانوا يقومون بالتوقيع عن بعض المستخدمين.

كما كان يتم التوقيع عن بعض العاملين الوافدين للإيهام بأنهم أردنيون، وتبين كذلك وجود نقص في الكادر في بعض الأحيان دون تغطيته بعمال إضافيين مما كان ينعكس على مستوى الخدمة وأن بعض العمال كانوا يعتبرون متغيبين عند عدم توقيعهم على كشوفات الدوام فيما كان يعتبروا حاضرين عند صرف الرواتب.

وبيّنت التحقيقات كذلك وجود أسماء وهمية مضافة إلى بعض الفواتير وصرف راتب شهر كامل لها إضافة إلى وجود كشوفات دوام غير موقعة نهائياً تم التنسيب لصرف رواتب لها بالأسماء الواردة فيها.

٧. حققت الهيئة في مجموعة من التجاوزات المرتكبة من قبل مجموعة شركات مقاولات نفذت أعمالاً إنشائية لصالح شركة مناجم الفوسفات الأردنية، حيث اتضح أن هذه الأعمال الإنشائية المنفذة في الفترة الواقعة مابين ٢٠٠٧-٢٠١٢ شابها العديد من التجاوزات المالية والإدارية والفنية/ الهندسية التي أدت إلى هدر في المال العام، وقد تضمنت تحقيقات الهيئة فتح(٤٤) ملفاً تحقيقياً وبعد إنجاز ملفين منها وثبوت شبهات الفساد فيهما بقيمة (٢) مليون دينار تم إحالة الشركة المنفذة لمدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

ونتيجة لهذا الأمر تقدم مسؤولو تلك الشركات بطلبات تسوية ومصالحة مالية أولية بقيمة (٢) مليون دينار تم تحصيلها كمرحلة أولى لدى النائب العام حيث وافق على التسوية لتقرر لجنة الجرائم الإقتصادية وقف ملاحقة المشتكى عليهم من تلك الشركات، وقد وجّه مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد إلى ضرورة استعادة كامل المبلغ المهدور في جميع المشاريع والبالغ (٢٠) مليون دينار، وعليه تم توقيع اتفاقية تسوية مابين شركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركات المقاولات نظمت آلية استرداد تلك الأموال.

العمليات:

تتكون وحدة العمليات في الهيئة من مجموعة من ضباط وضباط صف وأفراد الأمن العام من ذوي الخبرة يعملون في مجال التحقيق أو العمل الميداني أو العمل الاستخباري، ويتولى هؤلاء التحقيق في القضايا ذات الطابع الخاص والمرتبطة بنوعيتها والإجراءات المتعلقة بها مثل ضبط الأشخاص والتعميم عليهم وتفتيش الشركات والمنازل والمواقع العامة وغيرها من الأعمال الميدانية المطلوبة، بالإضافة إلى مساندة المؤسسات والدوائر الرقابية في المملكة كالمؤسسة العامة للغذاء والدواء ومؤسسة المواصفات والمقاييس ودائرة الجمارك الأردنية في تنفيذ أعمالها.

وكذلك القيام بالواجبات المطلوبة من قبل دائرة الإدعاء العام من حيث استدعاء الأشخاص أو توديعهم لمراكز التوقيف أو التعميم عليهم عن طريق الجهات الأمنية المختصة.

وقد بلغ إجمالي القضايا التي تم التعامل معها من قبل ضباط وحدة العمليات (٢٠٨) قضية، تم تحويل (١٥) قضية منها إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد، أما بخصوص القضايا التي لاتزال قيد التحقيق (٨٨) قضية في حين بلغ عدد القضايا المحفوظة والقضايا التي تم مخاطبة الجهات صاحبة العلاقة والاختصاص لتصويب التجاوزات فيها لعدم وجود شبهة فساد فيها وتم تصويبها بناء على طلب الهيئة (١٠٥) قضية.

أبرز القضايا :

١. بناءً على الكتاب الوارد من رئاسة الوزراء حول الموافقات الصادرة عن الرئاسة والمتعلقة ببعض الأشخاص لمعالجتهم على نفقة الحكومة في مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي، وبعد إجراء التحقيقات اللازمة تبين بأن الموافقات غير صحيحة (مزورة) من قبل مجموعة من موظفي مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي حيث بلغت التكلفة العلاجية لأصحاب الإعفاءات المزورة (١,٤٥٩,٣٧٥,٠٨٨) مليون وأربعمائة وتسعة وخمسون ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعون دينار وثمانية وثمانون فلساً.

٢. بناءً على الشكوى الواردة للهيئة بخصوص وجود فروقات مالية بين ما تم تحصيله فعلياً من قبل موظفي وزارة المالية المنتدبين للعمل لدى دائرة الجمارك الأردنية / جسر الملك حسين لاستيفاء رسوم طوابع التعهد الشخصي، وبين كشف مديرية الأمن العام الذي يبين أعداد المسافرين القادمين إلى المملكة الأردنية الهاشمية من الجنسية الفلسطينية عن طريق جسر الملك حسين، جرى تشكيل لجنة من قبل إدارة أمن الجسور في مديرية الأمن العام وذلك لجرد المسافرين لشهر ١٠/ ٢٠١٧ جرداً فعلياً، وتبين من خلال الجرد أن عدد المسافرين بلغ (٥٤٤٥٤٠) مسافراً، وكان من المفروض توريد المبلغ المحصل والبالغ قيمته (٥٤٤٥٤٠) ديناراً للخزينة، إلا أنه وحسب سجلات موظفي وزارة المالية تم تحصيل ما قيمته (٥٢٩٢٣٠) ديناراً أردنياً لبنك القاهرة عمان لحساب الإيرادات العامة بفارق (١٥٣١٠) ديناراً أردنياً لم يتم توريدها للخزينة، علماً بأن هذا الرقم مستثنى منه المعفيون من دفع رسوم الطوابع الشخصية، وتبين بأنه تم تشكيل لجنة تحقيق خاصة بالموضوع أعلاه من خلال وزارة المالية، حيث خلصت اللجنة إلى وجود فرق بين ما تم تحصيله فعلياً وما يجب أن يتم تحصيله لحساب الإيرادات العامة بقيمة (٩٢٥٤١٠) ديناراً، الأمر الذي يعتبر نقصاً يجب تحويله لحساب الإيرادات العامة، وعليه فقد تبين جلياً من خلال توصيات اللجنة وجود شبهة فساد، فتم إحالة القضية موضوعاً إلى سعادة مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء

يعتبر المبلغون والشهود المصدر الأساسي للمعلومات الواردة للهيئة، وقد يتعرض هؤلاء في بعض الأحيان إلى الانتقام أو الترهيب أو الضغوطات أو الإساءات التي من شأنها المساس بالمركز القانوني لهم وبمصالحهم ومكتسباتهم. وهنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء وحدة مختصة تتولى توفير الحماية لهم وفقاً لأحكام القانون.

وقد وفّر المشرّع المظلة القانونية الملائمة لحمايتهم في قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ ونظام حماية الشهود والمبلغين رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٤.

نماذج من تطبيقات الحماية :

١. كشف مدير في إحدى الوزارات واقعة فساد ارتكبها مجموعة من موظفي المديرية وقام بإبلاغ الوزير بذلك، حيث قامت الوزارة بإحالة الموضوع إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وأثناء نظر الشكوى لدى الهيئة تم استدعاء المدير كشاهد وبعد إدلائه بشهادته أمام الضابطة العدلية، تقدم بطلب حماية لدى وحدة حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء يفيد بأن وجوده في المديرية أصبح يشكل خطراً عليه طالباً نقله إلى مديرية أخرى، وبعد دراسة الطلب وتقييم المخاطر وإجراء التحقيق الذي أثبت أن وجود الشاهد بمكان عمله أصبح يشكل خطراً عليه قامت الهيئة باتخاذ الإجراءات الفورية بمخاطبة الوزير المعني وكان نتيجتها نقل الشاهد إلى مديرية أخرى.

٢. تقدم أحد الموظفين ويعمل في إحدى الدوائر الرقابية، بطلب حماية يدعي من خلاله بأنه ونتيجة إدلائه بشهادته في قضية مسجلة لدى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد وموضوعها التزوير واستثمار الوظيفة ارتكبت من قبل ثلاثة موظفين(٢) منهم أشقاء، ونتيجة ذلك قاموا بتهديد الشاهد بالإيذاء الجسدي في حال لم يقم بتغيير أقواله. وعلى الفور تم إجراء التحريات اللازمة وجمع كافة المعلومات المتعلقة بطلب الحماية للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طالب الحماية وتقييم الخطر عليه. حيث تبين أن شهادته في القضية المشار إليها جوهرية ومؤثرة للغاية، وأن المدعى عليهم بالإساءة تم تنسيب ثلاث تهم لهم (من وصف الجنايات) وأن أحدهم غير مقبوض عليه، كما ثبت أن التهديد جدي ويوجد خطر فعلي على حياة الشاهد. وبالتنسيق مع مديرية الأمن العام / الأمن الوقائي، تم في نفس اليوم تغيير مكان إقامة الشاهد وتم تسيير دوريات مراقبة لمكان الإقامة الجديد لمراقبته وحمايته من أي خطر كما تم تزويده برقم الخط الساخن الخاص بالوحدة للإبلاغ عن أي طارئ.

٣. تناولت الصحافة تجاوزات ومخالفات في إحدى البلديات الكبرى وتم رصد هذه المخالفات والتجاوزات من قبل الهيئة وبعد التحري عنها تبين أن أحد المدراء في البلدية أبلغ رئيس البلدية بهذه المخالفات والتجاوزات وعلى إثرها قام رئيس البلدية بنقل المدير لوظيفة أخرى خوفاً من الإجراءات التعسفية التي قد تتخذ بحقه(نقلاً تعسفياً) وتجميده وعدم منحه أية صلاحيات مما دفع الموظف إلى تقديم طلب حماية وظيفي للهيئة وبنتيجة الطلب والإجراءات تم إعادة المدير إلى مديرية ذات صلاحيات أوسع وحمايته وظيفياً من أي قرار تعسفي بسبب إبلاغه عن التجاوزات والمخالفات.

وقد بلغت طلبات الحماية المسجّلة عام ٢٠١٨ (٧٩) طلباً ، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها وفقاً لما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٣)

طلبات الحماية المقدمة للهيئة عام ٢٠١٨

طلبات الحماية المسجلة	طلبات الحماية التي تم منحها الحماية من قبل المجلس	طلبات الحماية التي تم تصويب أوضاعها	طلبات الحماية التي تم حفظها لعدم وجود مبرر قانوني	طلبات الحماية المنظورة لدى المجلس والوحدة
٧٩	١٨	٤	٣٦	٢١

الشؤون القانونية

تعمل مديرية الشؤون القانونية كذراع قانوني للهيئة وتتابع القضايا المحالة من الهيئة إلى الجهات القضائية المختصة وتتبع سير تلك القضايا حتى مرحلة صدور القرارات والأحكام القطعية بشأنها لتسديد قيودها في الهيئة، وتعمل المديرية ضمن محورين رئيسيين هما:

الأول: محور الدراسات والاستشارات القانونية:

وبهذا الصدد يتم العمل على تقديم الاستشارات القانونية التي ترد مواضيعها من مختلف المديريات المعنية في الهيئة، أو مجلس الهيئة أو الرئيس ضمن نطاق الاختصاص، بالإضافة للنظر باستدعاءات المواطنين أو مخاطبات المحاكم لطلب معلومات أو مشروحات حول القضايا التي تنظرها الهيئة.

وكذلك العمل على تقديم الملاحظات الفنية حول الاتفاقيات الدولية والعربية التي انضمت إليها المملكة، وإعداد مذكرات التفاهم بين الهيئة وغيرها من مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع المديرية المعنية في الهيئة، كما تتم مراجعة و/أو صياغة العقود والاتفاقيات التي تبرمها الهيئة مع الغير.

وقد تم تقديم حوالي (١٥٠) استشارة قانونية خلال عام ٢٠١٨ إضافة إلى تدقيق عدد من العقود والاتفاقيات المتعلقة بعمل الهيئة وبيان مدى قانونيتها وما هي التشريعات التي تحكمها.

وتم مراجعة عدد من الأنظمة والتعليمات المقترحة لتطوير عمل الهيئة.

الثاني: محور المتابعة وتحديث التشريعات:

من خلال محور المتابعة وتحديث التشريعات يتم مراجعة كافة التشريعات الناظمة لأعمال السلطة التنفيذية وأعمال الهيئة أيضاً، لتحقيق المزيد من النزاهة والشفافية في التطبيق، والعمل على بيان أوجه القصور في كافة التشريعات المعمول بها من خلال التغذية الراجعة من المديريات المعنية في الهيئة.

أما فيما يتعلق بمتابعة القضايا التحقيقية، فيتم العمل على متابعة سير القضايا المحالة من مجلس الهيئة ابتداءً، مروراً بإحالة القضايا التحقيقية من قبل مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد إلى المحكمة المختصة حتى صدور الأحكام القطعية، ويتم العمل أيضا على متابعة القضايا التي تُجرى عليها المصالحات والتي يتم من خلالها تحصيل مبالغ مالية من الأطراف المشتكى عليها، وصدور قرارات وقف الملاحقة من اللجنة القضائية المشكلة بموجب قانون الجرائم الاقتصادية (عن طريق الهيئة).

كما يوضح الجدول التالي نتائج متابعة القضايا المنظورة لدى المحاكم خلال عام ٢٠١٨

جدول رقم (٤)

إدانة	براءة وعدم مسؤولية	حفظ الأوراق للعفو العام او التقادم أو عدم الاختصاص	وقف ملاحقة للمصالحة
٩٧	٤٦	١٢	٤

وخلال متابعة المديرية للقضايا المنظورة لدى المحاكم تبين أن المبالغ المحكوم بها في قضايا الفساد لدى محاكم الدرجة الأولى واللجنة القضائية المشكلة بموجب المادة (٩) من قانون الجرائم الاقتصادية بلغ (٢٠) مليون ديناراً و (٤١١٣٨٩) ديناراً.

جدول رقم (٥)

الملفات المدورة والواردة لمختلف المديريات لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨

المديريات	٢٠١٧	٢٠١٨	نسبة النمو٪
مديرية الشكاوى	٢٢٠٧	٢٧٩٧	٢٦,٧٣٪
مديرية الوقاية	١٠٨	٢٦٤	١٤٤,٤٤٪
مديرية التحقيق ووحدة العمليات	١٤٦٨	١٠٤٩	-٢٨,٥٤٪
مديرية المظالم	٤١١	٢٨٠	-٣١,٨٧٪
المجموع	٤١٩٤	٤٣٩٠	٤,٦٧٪

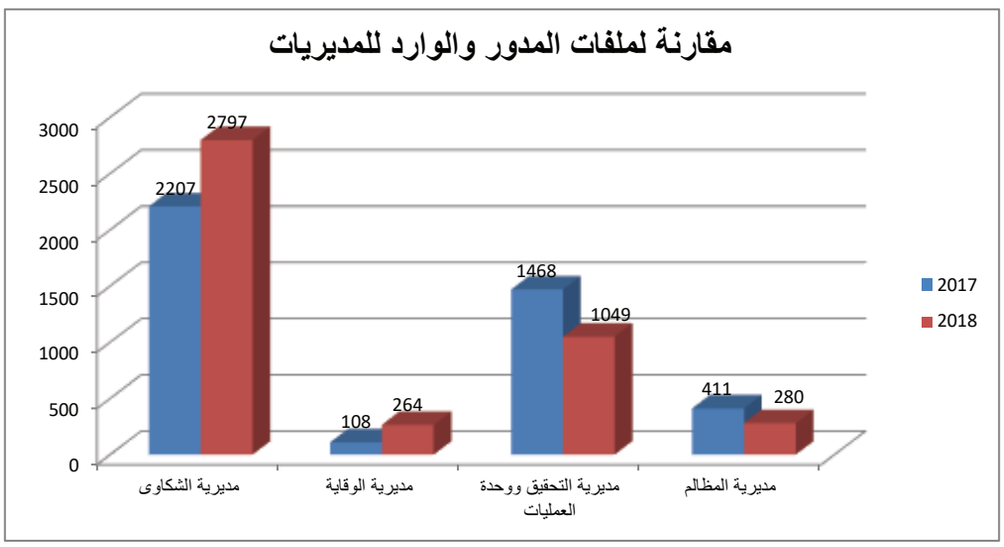

جدول رقم (٦)

الملفات المحالة للإدعاء العام
لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨

المديريات	٢٠١٧	٢٠١٨	نسبة النمو٪
مديرية الشكاوى	٢٧	١٩	-٢٩,٦٣٪
مديريات المظالم والوقاية	٣	٣	٠٠,٠٠٪
مديرية التحقيق	١٥٥	١٩٢	٢٣,٨٧٪
وحدة العمليات	١٠	١٦	٦٠,٠٠٪
المجموع	١٩٥	٢٣٠	١٧,٩٥٪

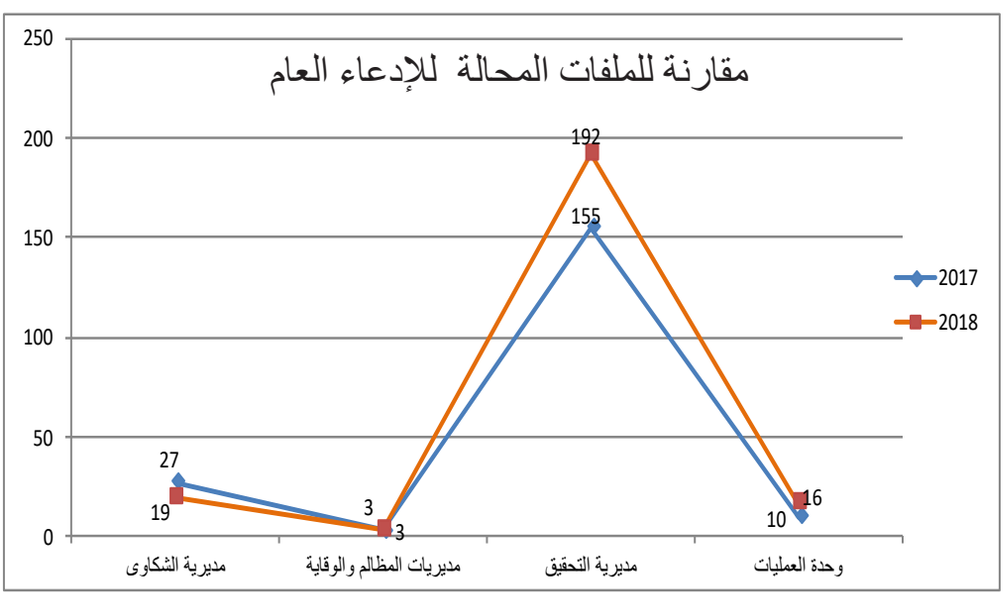

الفصل السادس: الهيئة في عام

توثّق فعاليات ونشاطات الهيئة خلال عام ٢٠١٨ مجموعة من اتجاهات العمل سواء خلال تنفيذها للمهام والأعمال التي حددها قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ أو برامج مشاريع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧-٢٠٢٥.

أولاً محلياً:

جدول رقم (٧)

أهم أنشطة الهيئة على الصعيد المحلي لعام ٢٠١٨

الرقم	النشاط	التاريخ
١.	لقاء مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مع اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين	٢٠١٨/١/٨
٢.	اجتماع مع لجنة الجهات الرقابية على الجمعيات لبحث سبل تفعيل رقابتها على تلك الجمعيات	٢٠١٨/١/١٤
٣.	تنفيذ ورشة عمل توعوية في أمانة عمان الكبرى حول معايير النزاهة الوطنية وآلية تفعيلها.	٢٠١٨/١/٣٠
٤.	توقيع مذكرة تفاهم مع غرفة صناعة الأردن بهدف تطوير خطة التعاون مع القطاع الخاص.	٢٠١٨/٢/١٢
٥.	تنفيذ لقاء حواري في وزارة الأشغال العامة والإسكان لبحث مخاطر الفساد ومقترحات التحسين	٢٠١٨/٢/٢٠
٦.	زيارة وفد من وزارة الشباب برئاسة وزير الشباب لبحث سبل التعاون مع الهيئة في مجال توعية الشباب وتأهيلهم	٢٠١٨/٣/٦
٧.	عقد ورشة عمل حول أهمية التعاون مع مؤسسات الدولة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (وزارة المالية والدوائر التابعة لها)	٢٠١٨/٣/١٢
٨.	اجتماع اللجنة المالية في مجلس النواب بمشاركة هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة لمناقشة نتائج أعمال الهيئة في تقارير ديوان المحاسبة ٢٠٠٩-٢٠١٥	٢٠١٨/٣/١٥
٩.	ورشة عمل لتدريب المعلمين وبناء قدراتهم في مجال منظومة النزاهة ومكافحة الفساد	٢٠١٨/٣/٢٠
١٠.	تنفيذ لقاء حواري في وزارة التنمية الاجتماعية لبحث مخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة الوطنية.	٢٠١٨/٤/٣

الرقم	النشاط	التاريخ
١١.	تنفيذ لقاء حواري في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لبحث مخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة الوطنية.	٢٠١٨/٥/٨
١٢.	عقد ندورة حوارية بعنوان" دور الصحافة والإعلام في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد".	٢٠١٨/٥/١٣
١٣.	زيارة دولة رئيس الوزراء د. عمر الرزاز للهيئة لبحث دعم الهيئة في مجال مكافحة الفساد.	٢٠١٨/٦/٢٤
١٤.	لقاء حواري مع صندوق التنمية والتشغيل لبحث مخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة الوطنية.	٢٠١٨/٦/٢٦
١٥.	رئيس الوزراء يكرم فريقاً تحقيقياً من الهيئةساهم باسترداد مبلغ (٢٠) مليون دينار لصالح شركة مناجم الفوسفات الأردنية .	٢٠١٨/٧/٨
١٦.	لقاء حواري في ديوان الخدمة المدنية لبحث مخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة الوطنية.	٢٠١٨/٧/١٧
١٧.	لقاء مع جمعية المحاسبين القانونيين .	٢٠١٨/٧/١٩
١٨.	لقاء حواري في ضريبة الدخل والمبيعات لبحث مخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة الوطنية.	٢٠١٧/٨/١٢
١٩.	لقاء حواري في دائرة الأراضي والمساحة لبحث مخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة الوطنية.	٢٠١٨/٩/٩
٢٠.	لقاء توعوي لمشرفي المراكز الشبابية في وزارة الشباب حول تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد.	٢٠١٨/٩/٢٣
٢١.	ندورة حوارية بعنوان"دور النقابات المهنية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد".	٢٠١٨/٩/٢٥
٢٢.	لقاء حواري مع مجلس مفوضي سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي لبحث مخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة الوطنية.	٢٠١٨/١٠/٢٣
٢٣.	لقاء رئيس الهيئة للطلاب في كلية الدفاع الوطني الملكية حول مكافحة الفساد .	٢٠١٨/١٠/٣١

الرقم	النشاط	التاريخ
.٢٤	لقاء حواري في وزارة الصحة لبحث مخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة الوطنية.	٢٠١٨/١١/٢٧
.٢٥	عقد ندوة حوارية في جامعة العلوم الإسلامية بعنوان "مكافحة الفساد واجب وطني"	٢٠١٨/١٢/٣
.٢٦	الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد تحت شعار "فلنكسر ظهر الفساد"	٢٠١٨/١٢/٩
.٢٧	تكريم الفائزين من طلبة المدارس الحكومية والخاصة في وزارة التربية والتعليم بمسابقة بعنوان "تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد"	٢٠١٨/١٢/١٣
.٢٨	عقد جلسة نقاشية شبابية في ملتقى طلال ابو غزالة بعنوان "معايير النزاهة الوطنية ودورها في مكافحة الفساد	٢٠١٨/١٢/١٩

تنفيذ ورشة العمل التوعوية في أمانة عمان الكبرى حول معايير النزاهة الوطنية وآلية تفعيلها.
٢٠١٨-١-٣٠

توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد و غرفة صناعة الاردن لتعزيز أواصر التعاون والتنسيق بينهما وضرورة العمل المشترك لتأمين البيئة المناسبة لنمو وازدهار هذا القطاع وتعزيز معايير النزاهة فيه .

٢٠١٨-٢-١٢

اللقاء الحواري في وزارة الأشغال العامة والإسكان .

٢٠-٢-٢٠١٨

لقاء حواري في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مع وزارة الشباب لبحث تشكيل لجنة مشتركة ولوضع خطط تنفيذية تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بين الشباب.

٦-٣-٢٠١٨

الندوة الحوارية «دور الصحافة والإعلام في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد»

٢٠١٨-٥-١٣

من زيارة دولة رئيس الوزراء عمر الرزاز لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد ولقائه مع مجلس الهيئة .

٢٠١٨-٦-٢٤

من لقاء حواري في ديوان الخدمة المدنية حول تعزيز منظومة النزاهة لدى الافراد والمؤسسات والوقاية من الفساد والحد من آثاره.

٢٠١٨-٧-١٧

تنفيذ تدريب افتراضي بين المديرية العامة للدفاع المدني في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

٢٠١٨-٨-٥

الجلسة الحوارية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لتكريس منظومة النزاهة الوطنية في مؤسسات القطاع العام ولتعزيز الشراكة بين الضريبة والهيئة .

٢٠١٨-٨-١٢

اللقاء الحواري في وزارة الصحة لبحث تعزيز الشراكات بين الطرفين .

٢٧-١١- ٢٠١٨

ثانياً: عربياً

جدول رقم (٨)

أهم أنشطة الهيئة على الصعيد الإقليمي لعام ٢٠١٨

الرقم	النشاط	التاريخ
١.	توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لتبادل الخبرات والتجارب	٢٠١٨/٥/١٤
٢.	زيارة وفد من وزارة الخدمة المدنية في سلطنة عمان	٢٠١٨/٧/٣١

توقيع مذكرة التفاهم بين «هيئة النزاهة» و«مكافحة الفساد الفلسطينية» .

١٤-٥-٢٠١٨

زيارة وفد من وزارة الخدمة المدنية في سلطنة عمان لمقر هيئة النزاهة ومكافحة الفساد .

٣١-٧-٢٠١٨

ثالثاً: دولياً

جدول رقم (٩)

أهم أنشطة الهيئة على الصعيد الدولي لعام ٢٠١٨

الرقم	النشاط	التاريخ
١.	عقد لقاء تعريفي للفريق الوطني المشكل استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجهود الأردن في هذ الإطار.	٢٠١٨/١/٨
٢.	تنفيذ ورشة تدريبية حول"الامتثال في القطاع الخاص والتحليل الجنائي بالتعاون مع مجلس أوروبا.	٦-٢٠١٨/٢/٨
٣.	زيارة وفد من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لبحث تحديث تقييم نظام الإدارة المالية لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية الذي نفذته الوكالة عام ٢٠١١.	٢٠١٨/٢/١٣
٤.	تنفيذ برنامج تدريبي بالتعاون سيجما (SIGMA) بمشاركة (٢٢) جهة حكومية معنية بنظام المشتريات العامة لبحث مخاطر الفساد في المشتريات.	٢٠١٨/٣/٢١
٥.	زيارة بعثة خبراء ضمن مبادرة TAIEX لتقديم المشورة حول منهجية تقييم النظام الوطني لمكافحة الفساد (تقييم وإدارة المخاطر).	٧-٢٠١٨/٧/١١
٦.	استقبال فريق تحقيق خاص من مكتب مكافحة الاحتيال في الاتحاد الأوروبي (OLAF).	٩-٢٠١٨/٩/١٢
٧.	زيارة خبيرين من هيئة الضرائب في المملكة المتحدة.	٢٠١٨/١٠/١٧
٨.	استقبال بعثة خبراء من الاتحاد الأوروبي لإجراء تقييم لأداة التوأمة مع الحكومة الفلندية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣.	٢٠١٨/١١/٢١
٩.	استقبال وفد من السفارة الاسترالية والهيئة الاسترالية لإنفاذ القانون ومكافحة الفساد.	٢٠١٨/١٢/٤

اللقاء التعريفي للفريق الوطني المعني بمراجعة مدى التزام افغانستان في تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

٨-١-٢٠١٨

اجتماع في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لإعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ الميثاق في الدول المستهدفة ولتعزيز الحاكمية الاقتصادية وتطوير بيئة الأعمال في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢-٢-٢٠١٨

ورشة تدريبية بالتعاون مع مجلس اوروبا بعنوان «امتثال القطاع الخاص والتحليل الجنائي»
(٦- ٨)-٢-٢٠١٨

عقد إجتماع مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID حول تحديث تقييم نظم الإدارة المالية لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية .

١٣-٢-٢٠١٨

اجتماع مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٠١٨-٧-١١

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الجزء الثالث

الأردن في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨

- **الأردن في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨**

تصدر منظمة الشفافية الدولية تقريراً سنوياً يُبين فيه مؤشر مدركات الفساد في مختلف دول العالم، ويعتمد هذا المؤشر على فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول المشمولة بالتقرير الذي صدر لأول مرة في عام ١٩٩٥.

ومنظمة الشفافية الدولية هي إحدى المؤسسات الأهلية الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية تأسست عام ١٩٩٣ في ألمانيا، وتعد منظمة مجتمع مدني دولية تتمحور رسالتها حول مكافحة الفساد والحد من آثاره.

- **ما هو مؤشر مدركات الفساد «CPI»**

هو مؤشر يقيّم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركّب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة نفذتها مؤسسات مختلفة ومستقلة ذات سمعة حسنة ويستند التقرير على بيانات تجمعها المنظمة من (١٢) هيئة دولية منها البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

ويرتب المؤشر مدركات الفساد على مقياس من صفر (فاسد جداً) إلى ١٠ (نظيف جداً) ليعكس آراء أصحاب الأعمال والمحليين من جميع أنحاء العالم بمن فيهم المتخصصين والخبراء من نفس الدولة التي يتم تقييمها.

- **ترتيب الأردن:**

حصل الأردن في تقرير عام ٢٠١٨ على علامة (٤٩) من (١٠٠) متقدماً بذلك درجة واحدة عن عام ٢٠١٧ والمرتبة (٥٨) من (١٨٠)دولة تم تقييمها مع احتفاظ الأردن بالمركز الرابع عربياً بعد الإمارات وقطر وسلطنة عمان متساوياً مع المملكة العربية السعودية في النتيجة.

ووفقاً لرشيد للنزاهة والشفافية الدولية – الأردن الجهة المختصة بمتابعة تقدم الأردن على هذا المؤشر، فإن تقدم الأردن لعام ٢٠١٨ على هذا المؤشر كان ضمن المعايير المدرجة تحت استبيان المنتدى الاقتصادي العالمي واستبيان الكتاب السنوي للتنافسية العالمي بسبب إدراك عوائد أتمتة بعض الإجراءات الحكومية مثل استخراج الرخص والدفع الإلكتروني إضافة إلى تحسين ضبط الرشاوى والعطاءات.

- تم تقييم الأردن وفقاً لثمانية مصادر عملت على قياس :

١- الرشوة.
٢- تحويل الأموال العامة.
٣- استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية.
٤- الواسطة والمحسوبية.
٥- سيادة القانون.
٦- قدرة الحكومة على تطبيق منظومة النزاهة.
٧- ملاحقة الفاسدين.
٨- إشهار الذمة المالية.
٩- تفعيل مدونات السلوك وخاصة ما يتعلق بضبط وإدارة تضارب المصالح..
١٠- حق الحصول على المعلومات.
١١- الحاكمية الرشيدة.

جدول رقم (١٠)

مركز الأردن في مؤشر مدركات الفساد للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٨

السنة	العلامة	المركز	عدد الدول الخاضعة للمؤشر
٢٠٠٦	٥٣٪	٤٠	١٦٣
٢٠٠٧	٤٧٪	٥٣	١٨٠
٢٠٠٨	٥١٪	٤٧	١٨٠
٢٠٠٩	٥٠٪	٤٩	١٨٠
٢٠١٠	٤٧٪	٥٠	١٧٨
٢٠١١	٤٤,٩٪	٥٦	١٨٣
٢٠١٢	٤٨٪	٥٨	١٧٦
٢٠١٣	٤٥٪	٦٦	١٧٧
٢٠١٤	٤٩٪	٥٥	١٧٥
٢٠١٥	٥٣٪	٤٥	١٦٨
٢٠١٦	٤٨٪	٥٧	١٧٦
٢٠١٧	٤٨٪	٥٩	١٨٠
٢٠١٨	٤٩٪	٥٨	١٨٠

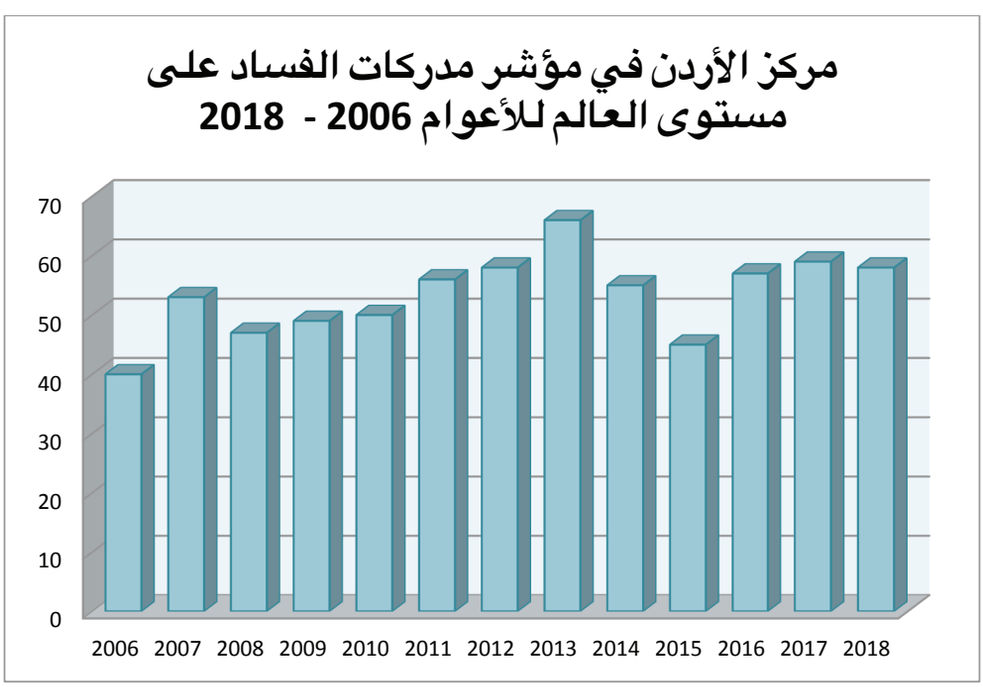

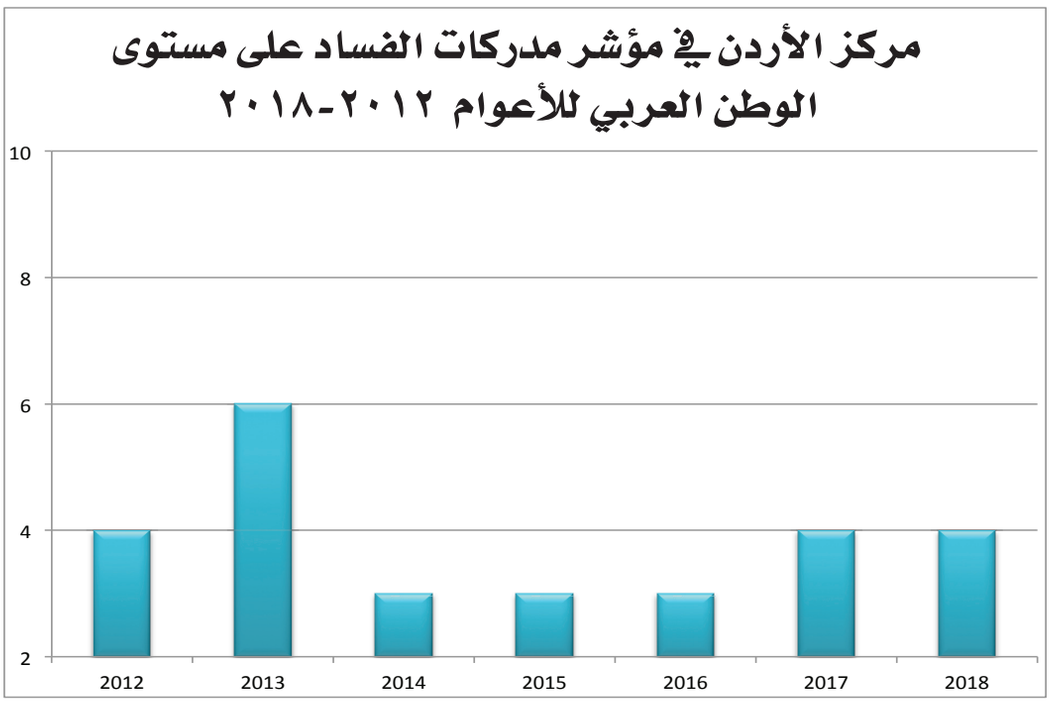

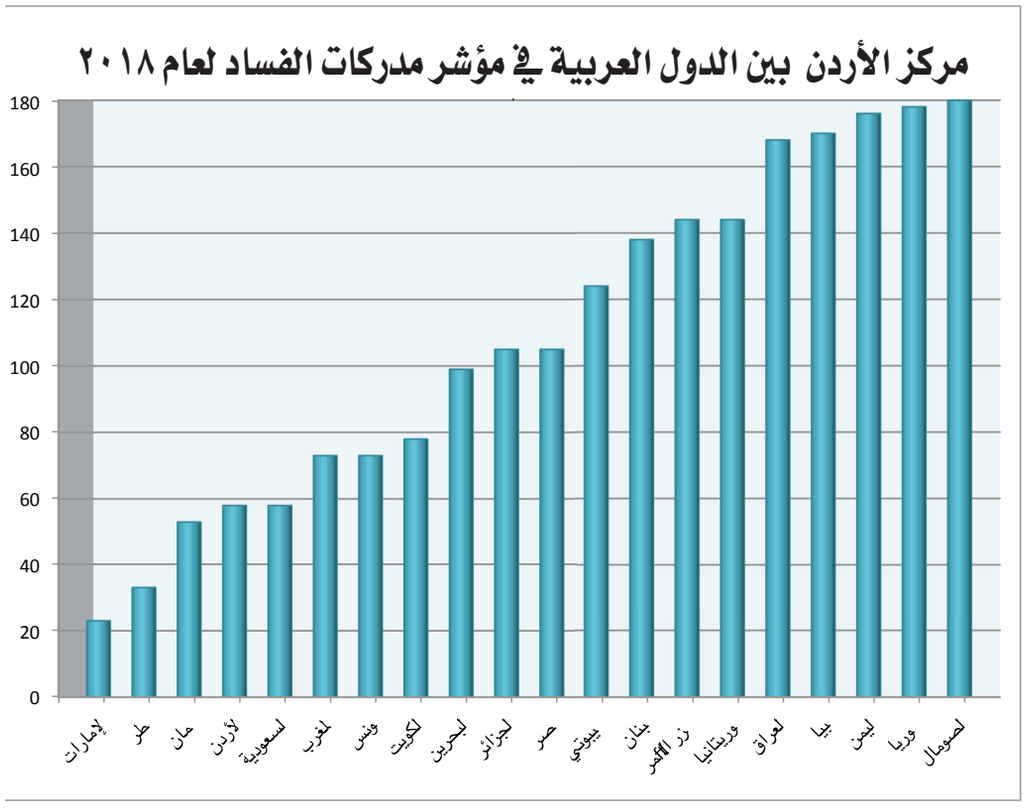

ملاحظة: علما أن دولة فلسطين لم تظهر لهذا العام في المؤشر لعدم توفر ثلاث مصادر على الأقل حسب تقرير مؤشر مدركات الفساد

قمة لندن لمكافحة الفساد ٢٠١٦ :

تنفيذا لالتزامات الأردن في قمة لندن لمكافحة الفساد ٢٠١٦ والتي تعد أحد مؤشرات قياس أداء الأردن في مؤشر مدركات الفساد، تُعدْ الهيئة – ومن خلال شراكتها مع رشيد الشفافية الدولية- الأردن- مجموعة من الإجراءات التي تساعد على تتبع تنفيذ الجهات المعنية بهذه الالتزامات، حيث رفعت مقترحاً لرئاسة الوزراء في منتصف عام ٢٠١٨ يتلخص بتكليف دائرة مختصة في رئاسة الوزراء لإدارة خطة تنفيذ الالتزامات بصورة مركزية على المؤسسات المعنية وهي: المجلس القضائي / العلاقات الدولية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الشباب ، البنك المركزي، وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دائرة مراقبة الشركات، دائرة العطاءات الحكومية، دائرة الشراء الموحد، دائرة اللوازم العامة بالإضافة إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الجزء الرابع

التوصيات

التوصيات

تحرص هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أثناء متابعتها لملفات القضايا الواردة للهيئة، على استخلاص التوصيات المناسبة التي تساعد في المساهمة في إظهار جدية الحكومة في مكافحة الفساد والحد من آثاره، وعليه يوصي مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بما يلي:

١- توحيد التشريعات الناظمة للمشتريات الحكومية كخطوة للحد من الهدر في الموارد العامة للدولة.

٢- وضع منظومة فعّالة وسهلة التعامل للمعاملات الحكومية لتشجيع المواطنين على التوجه نحو استخدام تلك المنظومة للحد تدريجياً من تدخل العنصر البشري في إنجاز تلك المعاملات وبالتالي الحد من حالات الواسطة المحسوبية.

٣- تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ انسجاماً مع المعايير الدولية لشفافية المعلومات.

٤- تعديل قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ ليتلاءم مع المعايير الدولية ويساهم في تسريع إجراءات العمل والتطبيق للمهام والمسؤوليات التي أوكلها القانون للهيئة.

٥- منح الهيئة الاستقلال المالي والإداري واستثنائها من مظلة نظام الخدمة المدنية لتمكينها من اتخاذ الإجراءات التي توفر الحصانة اللازمة للموظفين أمام ملفات الفساد التي يتعاملون معها.

٦- تكليف جهة مختصة بدراسة القوانين والتشريعات المعمول بها في كل الاتجاهات للوصول إلى أهم ثغرات تلك التشريعات وتعديلها بما يحد من منافذ الفساد.

٧- مراقبة تمويل وصرف أموال المشاريع التنموية وبخاصة في مجال الإقراض للتأكد من اتجاهات الصرف وعدم ارتكاب أفعال فساد ضمنها.

٨- تنفيذ حملة توعوية شاملة على مستوى الوطن للتوعية بمخاطر الواسطة والمحسوبية وأثرها على اقتناص حقوق الآخرين وارتكاب أفعال الفساد.

٩- تكليف جهة واحدة لمنح تصاريح العمالة الوافدة بتوحيد إجراءاتها للحد من ظاهرة سماسرة العمالة الوافدة وإصدار التصاريح المزورة (العمل- الزراعة- الداخلية).

١٠- تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية كأداة رقابية وقائية للمؤسسات الحكومية في منع التجاوزات والإختلالات في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات ومعالجتها أولاً بأول.

١١- تكثيف الرقابة على لجان العطاءات الحكومية وأية لجان ذات أثر مالي لضبط عمليات الصرف والإنفاق وفقاً للقوانين الناظمة لتلك اللجان.

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

فريق إعداد التقرير السنوي - ٢٠١٨

عطوفة د.اسامة المحيسن - عضو مجلس الهيئة - مشرفاً		
الرقم	اعضاء الفريق	
١	المستشارة ميسون الخطيب	رئيساً
٢	د. بكر البقور	عضواً
٣	رنا خشاشنة	عضواً
٤	جيهان مبيضين	عضواً
٥	جواد خضر	عضواً ومقررا
٦	منى كوزان	عضواً